

محضر الجلسة رقم 339

التاريخ: الثلاثاء 19 جادى الآخرة 1442هـ (02 فبراير 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثمان دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

أخوتي، إخواني المستشارون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهن.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الأمسية، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً لكم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليهن، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 26 يناير 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 30 سؤالاً.

وفي الختام، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الآتية:

1- مشروع قانون رقم 63.20 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.503 الصادر في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020) بتتيم المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛

2- مشروع قانون رقم 53.19 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد؛

3- مشروع قانون رقم 69.20 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.690 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) بسن أحكام استثنائية تتعلق بالغرامات المالية الواجب أدائها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات؛

4- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 بالمتعلق بمناطق التصدير الحرة؛

5- مشروع قانون رقم 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة؛

6- وأخيراً، مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.
شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، موضوعه "تأهيل الطرق بإقليم الدريوش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.
تفضل.

المستشار السيد عبد الله أشن:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا مقدم من الحركة الشعبية حول الطرق بإقليم الدريوش، نتلقاو شي استفادة منكم السيد الوزير المحترم.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لإقليم الدريوش الحجم ديال الاستثمارات الطرقية بهاذ الإقليم بلغ تقريبا واحد 774 مليون ديال درهم، حوالي 78 مليار ديال السنتم، همت واحد 545 كيلومتر من الطرق.

المشاريع اللي تنجزات ما بين 2016 و2020 كانت فيها 240 كيلومتر تقريبا بواحد 246 مليون ديال درهم، والمشاريع التي توجد في طور الإنجاز 138 كيلومتر، بمبلغ ديال 188 مليون ديال درهم، فيها بطبيعة الحال الصيانة ديال الشبكة الطرقية وفيها كذلك البناء وصيانة المنشآت الفنية.

المشاريع اللي احنا مبرمجينها في هاذ الفترة ديال 21-23 إن شاء الله، كايين 167 كيلومتر ومنشأة فنية بمبلغ ديال 340 مليون ديال درهم، يعني حوالي 34 مليار ديال السنتم، فيها الصيانة وفيها البناء وصيانة المنشآت الفنية وفيها الطرق القروية، تقريبا واحد 40 كيلومتر بمبلغ ديال 35 مليون ديال درهم، إلى بغيتي نعطيك تفصيل من بعد ديال هاذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية نعطيه للسيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي عبد الله أشن.

المستشار السيد عبد الله أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

موضوعنا على حسب بعض الطرق في الإقليم، الإقليم كنعرفو بأنه تحدث في 2009، من 2009 أعتقد الساكنة ديال إقليم الدريوش الاستفادة ديال الطرق ديال التجهيز أو غيرها ربما فهي قليلة جدا، عندنا واحد المحور الأول، السيد الوزير المحترم، هو الطريق 511 بـ"ثلاثاء بويكر" إلى دوار "أولاد إسماعيل" فيه 15.5 كلم، تعطى فعلا للمقولة في 2017، ولكن تخدمات 5 كلم من طرف الجمعية وأعتقد المجلس الإقليمي، إما 10 كلم، باقي إلى الآن ما عرفنا السبب علاش، وبالعكس هذاك المقول اللي شد ذيك الطريق أعتقد أهلها ماشي مشا يخدمها، في 2017 أهلها، قاطع الطريق على الساكنة ديال المنطقة إلى حاليا دبا، ملي تطيح شوية الشتاء تتبقى تماك الغروق ديال كذا.. المواطنين اللي ساكنين على الشال على الطريق ربما تيزيدو على الدورة دياهم ما يزيد على 5 أو 6 كلم باش غادي يوصلو للطريق 511 إما دبا خصنا نعرفو السبب علاش قطعو ذاك الطريق.

السيد الوزير المحترم،

أعتقد كانت عندكم شي زيارة للدريوش واحد الوقت على واحد الطريق بين "ثلاثاء بويكر" إلى طريق "صاكا"، من 511 إلى الطريق رقم 15 يمكن فيه التوسعة باش توسعو فيها وتديرو كذا.. حاليا ما شفتنا والو، خصنا نشوفو إذا كان ممكن باش نفيدنا.

كاين طريق "مزكيتام" والطريق الآخر 508 الرابط لـ"عين الزهرة" و"صاكا"، الطريق ديال "مزكيتام" انتهت الأشغال ديالها و"عين الزهرة" و"صاكا" باقي لدبا ما عرفناش السبب، خص تورينا إذا كان شي سبب السيد الوزير المحترم، ما هو السبب؟

وربما، السيد الوزير المحترم، ذاك الطريق ديال مزكيتام باقي ما كملش العدد ديال الوقت ديالها، واحد جوج قناطر اللي تما يمكن إذا كاين شي مسؤولين اللي تما يراقبو ذاك القناطر ربما غادي يمسيو، واحد القناطر باقي ما كملوش العام، راه غادي يمسيو ذوك القناطر بجوج، القنطرة الأولى في الحدود ديال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد الله.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على التعقيب ديال السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هاذو اللي مبرمجين في 21-23 كابنة الطريق الجهوية اللي قلتي ديال 508 اللي تربط بين "مزكيتام" و"عين الزهرة - صاكا"، 14 كلم، المبلغ تقريبا ديال واحد 4 المليار ديال السنتم، هذه احنا مبرمجينها، الطريق الجهوية رقم 610 اللي غادي يكون فيها إصلاح انزلاقات التربة والتقوية ما بين "إمزورن" و"تمسان" على طول 32 كلم، هاذي تقريبا واحد 7 المليار ديال السنتم، كاين هذيك القضية اللي ذكرتي ولكن هذوك راه طرق غير مصنفة، هاذي ديال "ثلاثاء بويكر - أولاد إسماعيل" عبر "أولا مسعود"، هذه فعلا كانت فيها واحد 5.. تدارت، دبا كاين واحد 10-11 كلم تقريبا هذه الكلفة تقريبا 15 مليون ديال درهم، هذه صفقة في طور المصادقة.

كاين "دار الكبداني - ترحين" هذه بناء القارة ديال الطريق فيها 15.7 كلم تبقى في طور المصادقة، وكاين "بودينار - سيدي إدريس"، الطريق الساحلي فيها تقريبا واحد 14 كلم بناء القارة ديال الطريق فيها تقريبا واحد 8.5 مليون ديال درهم، هاذو غير مرقين، هاذو داخلين في البرنامج الثاني ديال الطرق القروية اللي كنت أنا خليتو مازال وخا الجماعات الترابية ما كملات ليناش، أنا دائما نتقول لكم راه تنسالوهم واحد 762 مليون ديال درهم باقي ما خلصوناش فيهم، ولكن بالنسبة لبعض المناطق اللي كانت تتعاني، خلينا هذا البرنامج هذا ما غلقناش السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثاني موضوعه "نزع الملكية".

هذا السؤال ديال الفريق الاستقلالي، السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

موضوع سؤال الفريق الاستقلالي اليوم "نزع الملكية".

نزع الملكية السيد الوزير مرتبط بالمنفعة العامة، غير أن المسطرة تبقى دائما فيها خلل من حيث عدم تتبع المسطرة، هل الأرض أو المكان المراد نزع ملكيته سالم من الناحية القانونية أم لا؟

فما هي الإجراءات لإرغام المستفيد أو الراغب في نزع الملكية أن يحترم القانون؟ سيما وأن عندما تنزع ملكية عقار معين، فغالبا ما يكون واحد الإحباط عند الناس اللي مشاؤ لهم الأرض دياهم، الثمن ما تيكوش موافق، رغم أنها مصلحة عامة فالجوار للأرض التي تم نزع ملكيتها راه كتكون ماشي هي هذيك، لأن الثمن تيكون بخس، الشيء اللي كيتضرر معه السيد اللي مشات لو، فما هي الشروط أو فكرت الوزارة في تدابير خاصة لحماية هذا الموضوع، حمايته قانونيا وماديا كذلك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

شكرا على هذا السؤال.

أولا، نقول لك واحد القضية كن متأكد منها 100%، نزع الملكية لا تحاي أحد، اللي داز فيها البلان كيقولوها المغاربة، اللي داز فيه البلان يعني اللي كان شي حاجة اللي غادي تكون فيها نزع الملكية غادي تنزع الملكية ديالها.

طيب، هذه القضية ديال نزع الملكية هي مؤطرة بالقانون، القانون 07.81 تيأطرها تأطير واضح جدا، والمشرع حرص على أن هذيك المراحل ديالها يجب الالتزام بها.

احنا وزارة التجهيز والنقل، لا عبر الوزارة ولا عبر المؤسسات والشركات اللي التابعين لنا تقريبا، احنا الأوائل في نزع الملكية، احنا غير هذه السنوات الأخيرة راه كنت تكلمت للسادة المستشارين احنا خلصنا تقريبا من 2016 ل 2020 خلصنا 5 المليار ديال الدرهم، يعني 500 مليار ديال السنتم في نزع الملكية، والآن بطبيعة الحال هذاك المقتضيات ديال

المادة 8 مكرر من القانون المالي ديال 2020 الآن تلزما حقيقة على ألا نباشر الأشغال إلا بعد تسوية الوعاء العقاري اللازم لذلك.

هذا صحيح هو فيه واحد الإشكال كبير، لأنه غادي يعطل المشاريع، ولكن فيه واحد العدد ديال الضمانات، لينا احنا باش ما نوقعوش في الاعتداء المادي، لأن إذا وقعنا في الاعتداء المادي كتمشيو للمحاكم كتحكم علينا بمبالغ كبيرة جدا، وفي نفس الوقت ما يوقعش مشكل لنوي الحقوق اللي بطبيعة الحال تنزعت الملكية دياهم، والا فبطبيعة الحال فهذه المسطرة هي تحترم، ولكن كين بعض الحالات اللي ما خافيش عليك السيد المستشار تتكون بعض الإشكاليات عند المزروع ملكيتهم في إثبات ملكيتهم أو في عدم رضاهم على ما تقرر من ثمن، فيلجؤون إلى القضاء، ملي تمشي للقضاء هذا تبقى بطبيعة الحال هذا حكم القضاء حتى تنساليو درجات التقاضي بالمناسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على هذه التوضيحات، ولكن الهدف من هذا السؤال حتى لا يبقى الغبن محتمل على ذوي الحقوق، هادي من جهة، فاتباع المسطرة شيء محمود غير تيصصنا نطبقو القانون بحذافره وهذا شيء جميل.

نقطة واحدة أخرى، وماشترهاش السيد الوزير هي مثلا إدارة ما أخذت نزع الملكية، وما استغللتش وكتبتي الأرض ضائعة، ما كيستافد منها ذوي الحقوق ما كيستافد منها الدولة اللي دارت نزع الملكية، هذا حتى هو إجراء يجب أن تنفاده أو كين قانون خص اللي كيضبط بعد 10 سنوات ما تمش استغلال الأرض كترجع، ولكن كترجع بطريقة أخرى وكتبتي دائما ذوي الحقوق محرومين من الأرض دياهم، وخا راه ما تخلصوش أو تخلصو المهم كين واحد الخلل يجب ضبطه لتسلم العملية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هذه القضية ديال الأئمة هي محددة، لأن كينة واحد اللجنة ديال التقييم، وذيك اللجنة ديال التقييم تتأخذ بعين الاعتبار البيوعات اللي تدارو في هذيك المنطقة، أنا عندي واحد السد، قدرنا ليه احنا تقريبا بالأئمة اللي كينة تما، قدرنا له حوالي 600 مليون ديال الدرهم، هو السد كله البني

شمال تتعطيها ديال الآجال، هنا ما تنتذاكروش على النقط السوداء اللي تحتاج الدراسة، اللي ما تكلفش الميزانية ديال الوزارة ولو غير تنقل (déplacement) ديال واحد الموظف اللي غادي يمشي لطنجة ويحي، بمعنى بعض النقط أنا غادي نذكرهم لك من بعد. إذن السيد الوزير شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في سؤال آني كذلك، موضوعه "التدابير المتخذة لتحديث الشبكة الطرقية".

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم السيد الوزير حول أهم التدابير المتخذة لتحديث الشبكة الطرقية ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه "مشكلة صيانة الطرق والقناطر ببلادنا".

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن المآسي والفواجع التي يتعرض لها المواطنون وسائقو الحافلات والشاحنات والخوف والذعر الذي يعيشونه جراء الوضعية المترهلة لبعض الطرق والقناطر والمعايير في بلادنا، والتي تزيد من حدتها مع الفيضانات والتساقطات المطرية والتلجية، أصبحت مصدر قلق شديد للرأي العام الوطني، وفاقمت لديهم منسوب الإحباط، وهو ما يفسر الاحتجاجات التي تشهدها العديد من المناطق والشهادات الصادمة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتؤكد تقارير المؤسسات والجهات المعنية: المجلس الأعلى للحسابات واللجان الاستطلاعية، التي عرت عن فشل السياسات العمومية والاستهتار في تدبير الشأن العام.

السيد الوزير،

أكثر من 500 قنطرة مهددة بالانهيار، وخصوصا التي تجاوزت أمد حياتها وأخرى محدودة الحمولة في غياب تام للصيانة والمراقبة، ومنها ما هي ضيقة لا تضمن حركة السير والجولان، وأخرى هدر فيها المال العام، بالإضافة إلى تعثر إتمام إنجازها، ناهيك عن المناطق التي لا توجد بها قناطر رغم ضرورتها القصوى والأمثلة كثيرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر قنطرة

ديالو غادي يدير واحد مليار ونصف، عاد غادي تزيد لو 600 مليون ديال الدرهم ديال سميتو.. لكن الطلب ديال الساكنة فاش حسبناه لقينا مليار ونصف، وبالتالي يعني حتى من الطرف الآخر لا ينبغي أن تكون هناك مغالاة، لأنه ما يمكن لكش تببع واحد الطرف ديال الأرض في واحد المنطقة معينة بحال إلى غادي تببع ثمن الأرض في مدينة من المدن.

لكن المسطرة بالشكل اللي مديورة، بالعكس هي تحمي، لأنه فيها واحد العدد.. يعني ملي تخرج المرسوم ديال المنفعة العامة إلى غاية الحياة، كمين واحد العدد ديال مقتضيات قانونية وتنظيمية ينبغي الالتزام بها، إذا لم نلتزم بها تقع في الاعتداء المادي، وهنا تحكم المحكمة بأضعاف الأضعاف.

الي تكلمت عليه ما تيتعلقش بنا، تيتعلق بـ (les plans d'aménagement)، هناك عندو مقتضيات أخرى ما داخلش في هذا..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث والرابع والخامس تجمعهم وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحدة.

البداية غادي نبدأو بسؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، موضوعه "توسيع الشبكة الطرقية وصيانتها وملاءمتها لحركة السير".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

السيد الوزير،

اليوم بغينا نهضرو شوية بصراحة مع مستعملي الطرق ديال الشبكة الوطنية ديال الطرق الي عندنا في المغرب ديانا، ما غاديش نهضر على الطريق السيارة ولكن غادي نتذاكرو على الطرق الوطنية، الطرق الجهوية والطرق الإقليمية.

السيد الوزير المحترم،

الوزارة ديالكم من أهم الوزارات في الحكومة ديانا، الوزارة ديالكم لها من الإمكانيات المالية والمادية والبشرية ما يكفي باش تكون على علم ما هي النقط السوداء في هاذ الطرق.

اسمح لي، السيد الوزير نقول لكم سؤالنا احنا في الفريق الاستقلالي وهو بغينا نعرفو ما هما الآليات أو لا هي اللجنة لهاذ الإستراتيجية، كيفاش تترصدو النقط السوداء، هاذي واحد؟

ثم ثاني سؤال حتى هو في نفس الموضوع، ملي تترصد هاذ النقطة

هذا الموضوع نوليه أهمية كبيرة جدا، وبه تتحقق بطبيعة الحال واحد العدد ديال الأمور، منها القضية ديال العدالة المجالية اللي أشارت لها السيدة المستشارة.

يعني العناوين الكبرى، لأنه الموضوع ضخم ومتشعب على مستوى الطرق السريعة التي توجد في طور الإنجاز، وهذه القضية ديال الطرق السريعة راه السادة المنتخبين يعرفو بأنه هذا دائما سيكون مطلب ديال المنتخبين وديال الهيئات أو الجماعات الترابية، عندنا الآن تقريبا 739 كلم بغلاف مالي قدره 6 المليار ديال الدرهم، فيه واحد العدد ديال الطرق السريعة وأهمها، أشهرها هو ديال تزنت العيون.

هناك الطرق السريعة اللي غادي تبرمج انطلاقا من 2021 فيها 244 كلم بالمبلغ ديال 5 المليار ديال الدرهم، فيها الطريق السريع الحضري ديال مدينة أكادير، الطريق السريع ديال فاس- تاوانات، الطريق السريع اللي تربط ما بين تاوينة وميناء الناظور، تثليث الطريق الوطنية رقم 6 بين المطار الدولي الرباط- سيدي علال البحراوي، تثنية الطريق الوطنية رقم 7، تثنية الطريق الجهوية رقم 15، المدخل ديال الجرف الأصفر، تثليث الطريق الجهوية رقم 315، المدخل ديال الطريق السيار تيط مليل- برشيد، وكذلك نخصص فيما يتعلق بالصيانة والعصرنة ديال الشبكة الطرقية تقريبا حوالي 1.6 مليار، حوالي 46% من الميزانية المخصصة للطرق بما فيها واحد المليار و250 مليون ديال الدرهم اللي تنخصوها للبرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والترابية، بالإضافة أننا تدير عملية ديال الصيانة الاعتيادية اللي فيها تقريبا واحد 250 مليون ديال الدرهم.

كاين كذلك البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، اللي قلت، أننا مازال ما بغيناش نغلقوه لأن فيه واحد العدد دالحوار نتعتبروها مهمة، تقريبا طلقنا الآن حوالي 15.000 كلم، وفيها بطبيعة الحال واحد العدد ديال تقريبا واحد 3 المليون ديال الساكنة التي ييمها هاذ البرنامج، كاين البرنامج ديال التأهيل الترابي، وكاين بطبيعة الحال البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، اللي احنا اعطينا فيه لحد الآن تقريبا واحد 4 مليار ديال الدرهم.

فيما يتعلق بالقناطر، ما أشارت إليه السيدة المستشارة، هذيك الإحصائيات اللي كاينة عند الوزارة، فقط يجب أن نذكر بأنه راه عندنا تقريبا 15.548 قنطرة اللي كاينة في بلادنا والتي تتهم واحد العدد ديال المحاور الطرقية، هاذ النسبة بطبيعة الحال ديال المنشآت المغمورة اللي هو حوالي 680 كانت مرتبطة بواحد الوضع معين في سنوات فارطة، نحن نحاول الآن بطبيعة الحال أن نتجاوز، باعتبار أنه كاين الآن تغيرات مناخية، خلت واحد العدد ديال المحاور طرقية لم تعد هذه المنشآت المغمورة صالحة لها.

عندنا الآن 2 المحاور اللي تنتشغلو عليهم، محور ديال استعادة مستوى الخدمة بالتكلفة ديال 1.6 مليار ديال الدرهم، ومحور ثاني هو تحسين مستوى الخدمة بالنسبة للمنشآت المتواجدة على المحاور المهيكلية.

"أولاد رجال" بالقنيطرة، أم الربيع، وقنطرة "بورك" بسوق الأربعاء. زد على ذلك بعض المعابر التي أصبحت خطرا على مستعمليها، كمثل معبر "تيشكا" بورزازات و"غار زعل" بالرشيدية.

السيد الوزير،

رغم ما تم إنجازه من طرق، إلا أنه مازال غياب العدالة المجالية الطرقية والهشاشة هي ميزة البنية التحتية الطرقية، حيث تثبت المؤشرات المعتمدة في تطور حالة الطرق بنسبة C و D ترتيب متدني كثيرة، تمثل 40% قبل التساقطات المطرية لهذه السنة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن الأوضاع تستدعي إعادة ترتيب الأولويات وأخذ الأمور على محمل الجد، خصوصا إذا تعلق الأمر بحياة وسلامة المواطنين والمواطنات، ما يتطلب سياسة التفائية للوزارات والمؤسسات المعنية والجماعات الترابية في إطار منظور شامل ومنسجم، عماده النجاعة والحكامة الجيدة من خلال تقوية ضبط الصفقات العمومية وآليات الزجر والمراقبة والقطع مع المقاربة الحسائية الضيقة بقبول العرض الأقل تكلفة في إرساء الصفقات العمومية، ووضع مؤشرات قابلة للتنوع وللتقييم والمراجعة، وهو ما يتطلب الرفع من الأطر العاملة بالوزارة والقطع مع سياسة التقشف في التوظيف، لضمان دينامية وحركة في مجال الطرق والقناطر والمعابر وصيانتها وتأهيلها، لما لها من أهمية في احتواء تنقلات الساكنة وضمان تدفق السلع وتطوير العمران وربط المراكز القروية بالحوضر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالشبكة الطرقية.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة والسيد المستشاران المحترمان،

أكبر دليل على الأهمية التي توليها الحكومة لموضوع ديال الطرق اللي بطبيعة الحال كما تفضلتو موضوع له أهميته، له الحساسية ديالو، والآثار ديالو مما لا شك فيه على الدورة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، أننا في المرحلة ما بين 2017 حتى لـ 2021 قفزت الاستثمارات تقريبا من 33 مليار ديال الدرهم اللي كانت ما بين 2012 و2016 إلى حوالي 42 مليار درهم خلال هذه المرحلة ديال 2017-2021، بحيث أن متوسط الاعتمادات السنوية وصل لـ 8.4 مليار ديال الدرهم، مقابل 6.6 مليار ديال الدرهم في الفترة ديال 2012 - 2016.

إذن النمو ديال الاستثمارات تقريبا ارتفع بـ 27%، وهذا دليل على أنه

ولكن رصدت الإحداثيات ديالها ها هم موجودين، عمرت أكثر من ثلاث سنوات، نقطة سوداء في القنطرة أمام (l'usine) ديال الحليب اللي في الدخلة ديال القنيطرة والي كيستعمل ذيك الطريق راه ولى لا شعور وخا تصلحوها غادي يوصل لئا غادي يفراني بلا ما يشعر، هذه نقطة عمرت أكثر من 3 سنوات.

غادي نقول لكم الطريق الجهوية اللي تربط ما بين وزان والطريق الوطنية عند بداية.. خارج التراب ديال إقليم وزان، وبهذه المناسبة كنحيي المدير الإقليمي ديال وزان، فين ما كانت شي حفرة كينتقل لها لأن ما كنتكفش كثير، ولكن من الحدود ديال وزان إلى الطريق الوطنية راه أصبحت كارثية، ملي كتكون مستعمل السيارة ديالك كأنك غادي في الباخرة والبحر كايين الأمواج، كلها تهرست كلها هبطت، ما عرفتش الرصد ديال هاذ النقط السوداء مازال كئأكد على السؤال ديالي، بغيت من خلالك تنور الرأي العام ولا مستعملي هذه الطرق ما هما؟ واش ممكن احنا نبلغو بهم كمواطنين؟ ما كايين مشكل، غير أعلن عليها، ولكن إذا عندك شي لجنة اللي مكلفة بهاذ الشي راه ما كتديرش خدمتها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا هناك مجهودات وهناك نتائج، إلا أن عدة مقاطع من عدة طرق في بلادنا مازالت وضعيتها غير لائقة وتتسبب في الكثير من الحوادث، بل تستعجل التدخل، ومنها الطريق رقم 7 التي أنجزت في عهد الحماية الفرنسية، ومنذ سنة 1926 باستثناء بعض الإصلاحات الترقية، فإنها لم تشهد أي تغييرات اللهم على مستوى التسمية، فمن الطريق الإقليمية 502 إلى الطريق الجهوية 203 وحاليا الطريق الوطنية رقم 7.

وهنا ندعو السيد الوزير إلى ضرورة التعجيل بإصلاح هذا الطريق، نظرا لأنها هي الرابط الوحيد بين جهة سوس- ماسة وجهة مراكش- آسفي عبر جبال الأطلس الكبير، إصلاح يتماشى والنمو الديمغرافي اللي عرفت هذه المنطقة من 1926 إلى اليوم، وكذلك الدينامية الاقتصادية والاجتماعية، وأساسا السياحية بجميع الجماعات الترابية الممتدة من بلدية تاحناوت بإقليم الحوز إلى بلدية "أولاد برحيل" بإقليم تارودانت.

أما بخصوص الشبكة الطرقية، التطور اللي عرفته فإنه سيكون له انعكاسات جد إيجابية على التنمية السوسيو اقتصادية، وذلك من خلال تأمين الربط بين مختلف جهات المملكة وكذلك الانفتاح على الأسواق

شرعنا في هاذ الشي عاود بنينا تقريبا واحد 282 منشأة فنية بغلاف 1.1 مليار ديال الدرهم، وخصصنا غلاف مالي ديال 455 مليون ديال الدرهم في 2018-2019 باش ننهي الأشغال ديال 45 منشأة فنية، وأعطينا الانطلاقة ديالى واحد 84 منشأة فنية أخرى، ونحن الآن في هاذ المجال، بطبيعة الحال، نعطى الأولوية عندما تكون بعض المنشآت الفنية قد تتعرض للتلف بسبب هاذ القضية ديال الفيضانات.

كان هناك كذلك الإشارة لهاد القضية ديال المناطق المتضررة من كثرة الثلوج، يعني سنويا مللي تتمر هذيك المرحلة ديال الأمطار والمرحلة ديال الثلوج تيقع تقييم على مستوى مختلف المديريات الإقليمية، ويقع بطبيعة الحال التدخل في السنة الموالية.

هناك كذلك هاذ الإشارة ديال أننا نخصص واحد الإستراتيجية خاصة بالتدخل ديالنا في المناطق ديال الثلوج، أنا كنت أشرت لهاد المسألة سابقا، ما تندخلوش فقط في الطرق المصنفة، ولكن كذلك نقدم الدعم للجماعات الترابية والسلطات المحلية فيما يتعلق بالطرق الأخرى غير المصنفة، كنت أشرت أننا هاذ السنة هاذي ما بين 1 و 11 يناير كان عندنا 1857 كلم من الطرق التي انقطعت بسبب الثلوج، والي كان خصها واحد الاشتغال خاص، باعتبار الخاصة ديال الثلوج هاذ السنة هاذي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطيو الكلمة لفريق الاستقلالي.

تفضل.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة تتأسف، لأن ما عرفتش واش ما قدرت تجاوبونا على السؤال ديالنا أو لا ما فهمتوش.

غادي نعاود السؤال وعاد ندخلو في التعقيب، السؤال تنقولو: ما هي الآليات اللي تيرصدو هذوك النقط السوداء؟

إذن السيد الوزير اسمح لي، إلى قلت لكم بأنكم ما غنقولش الكلمة ديال الفشل، ولكن التدبير ديال هاذ الوزارة غلب عليكم.. صحيح تذاكرتو على 27% ديال الاستشارات اللي زادت، وهذا دليل اعترفتم بأنه واحد العدد المشاريع تدارو، احنا ما تنكروش، الحكومة، وزارتم مشكورة دارت واحد المجهود، ولكن العناية بالي عندنا دبا، اللي كايينة موجودة، أشرت لكم لواحد العدد ديال النقط، الطريق الوطنية رقم 1 للأسف ملي تنقلب ما لقيت (PK)، الغياب ديال (PK) ديال الكيلومتراج اللي كانوا تعرفهم،

الدولية.

وحتى تعم الفائدة للجميع، فإننا ندعو إلى ضرورة صرف تعويضات الذين انتزعت أرضهم من أجل إنجاز مشاريع السيار داخل آجال معقولة، فمن بين المتضررين أكثر من 565 متضرر بدواوير "لعشاش" و"دوار المرادسة"، و"دوار آيت سعيد"، و"دوار لميه"، بجاعة "حرييل" بعائلة مراكش واللي كينتظرو من 2007 الإنصاف ديالهم من خلال توصلهم بمستحقاتهم، نظرا لنزع أرضهم لإنجاز الطريق السيار الرابطة بين أكادير ومراكش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

أعتقد بأن الاتحاد المغربي للشغل استهلك وقته طبعاً.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،

أنا في الحقيقة ما بغيتش ندير واحد الإشارة، احتراماً لمقام مجلس المستشارين، دبا أنت السؤال اللي طرحتي ما عندو علاقة بالسؤال اللي صيفطو، أنت تتكلم على النقطة السوداء، السؤال ديالكم أشنو هو يقول، ما هي إستراتيجية الوزارة لتوسيع وصيانة الطرق وفك العزلة في المناطق المتضررة من كثرة الثلوج والتساقطات المطرية.

السيد المستشار،

إذا بغيتي نجوابك على النقطة السوداء، يبدو هذه الكلمة عجباتك كنتي تطرحها في سؤال ونجوابك عليها، لكن ماشي تجي لها وتحاول أن توهم الرأي العام بأنه ما كين حتى شي حاجة اللي تدارت، أنا تكلمت لك بالأرقام، قلت لك احنا رفعنا من النسبة ديال 27% ديال الأموال والاستثمارات المخصصة للطرق، وهذا يجب أن تشيد به ماشي على ودي أنا ولا على ود الحكومة اللي أنتي لها، يجب أن تشيد به لبلاذك، لأن هذا واحد الجهد كبير جداً، أما أن تتكلم عن بعض النقاط السوداء وتحيلها على إقليم تمثله هذا ليس عدلاً في حق بلاذك، وخا أنا ما عندي حتى شي مشكل نسمع هاذ الأمور هذه، لكن غير ما يمكنش تكون داخل مجلس المستشارين وبيان لك واحد السؤال وتطرحو على الوزير.

فيما يتعلق بالتعقيب ديال الإخوان ديال الأصالة والمعاصرة، أنا ما عندي مشكل فيما يتعلق بعدد الملاحظات اللي تقدمتي بها، وإن كنت كنتي ربما تكلم لي على الإقليم ونجواب بحال اللي دار السيد المستشار فيما يتعلق بإقليم الدريوش، لكن رجاء، الحديث عن فترة الحماية لا معنى له، فترة الحماية خلات 10.000 كلم في بلادنا، احنا الآن عندنا 58.000 كلم، هذا جهد كبير دارتو البلاد، دارتو حكومات متعاقبة.

ما المعنى أن نتحدث عن هذا الموضوع هذا؟ ! واش كانوا عندنا طرق سيارة؟ كانوا عندنا طرق سريعة؟ كانوا عندنا طرق وطنية؟ كانوا عندنا قناطر؟ هاذ الشي تدار بجهد بلادنا، بجهد الخيرين في بلادنا، بجهد المهندسين والشركات والمقاولات ديالنا.

أن يكون هناك بعض النقص وبعض العور في بعض المناطق، أنا متفق، لأن أنا تنقولها وإلا ما الداعي أن نرفع مستوى الاستثمار من 33 مليار ل 42؟ علاش؟ لأن الحاجة كينة، وأنا دائماً تنقول غير هذه القضية ديال البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، كون الدولة المغربية، كون الحكومة دارت فيه 36 مليار ديال درهم، إحساساً منها بأن هذا المجال خصو مازال أننا نديرو فيه استثمارات.

هذه القضية الله يجازيك بخير ديال سميتو.. لا معنى لذكرها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "إصلاح وتقوية الطرق بالأقاليم الجنوبية".

هذا السؤال ديال الفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمود عبا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن التدابير التي اتخذتها وزاراتكم في إصلاح وتقوية الطرق بالأقاليم الجنوبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للمستشار المحترم،

الوضعية ديال الطرق بسنة 1975 لم يكن طول الشبكة الطرقية بالأقاليم الجنوبية يتعدى 2200 كلم، كانت منها حوالي 1350 كلم فقط من الطرق المعبدة، وكان طول الطرق العصرية التي عرضها 7 أمتار آنذاك لا يتعدى 70 كلم، مع ارتكازها على محور العيون- الداخلة- الكويرة.

بالنسبة لباقي الطرق المعبدة، العرض ديالها لم يكن يتعدى 6 أمتار ومبينة بحجارة مكسرة، تم وضعها على.. (كلام غير واضح).

من بعد 1975 تطورت الشبكة الطرقية، الحمد لله الآن انتقلت تقريبا من 63.5% إلى 88% على مستوى التبعية ديالها، الطول ديالها الآن يبلغ حوالي 9354 كلم، منها تقريبا واحد 5000 (كلم) معبدة، وتصرف عليها

أتم معنيون، السيد الوزير المحترم، بالسهر على أن تشمل فضائل الخطتين اللتين أعلنت عنهما الجهات الجنوبية أيضا، ويتعلق الأمر بالخطتين الخماسيتين 2021-2017 و 2022-2026، خصوصا الركائز المتعلقة بالسلامة على الطرق والتنقل وسلامة مستخدمي الطريق، فضلا عن تهيئة المحاور الخطيرة ومعالجة تراكم الحوادث المنتشرة على الشبكة الطرقية. في الختام، لا يسعنا، السيد الوزير المحترم، إلا أن نشكركم على الجهود التي بذلتموها في إقليم إيفني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

غير من باب التذكير بواحد العدد دالمحاور الطرقية التي تدارت، التي أشرت لها، هاذ القضية ديال ما تم إنجازها إلى حدود الساعة:

- الطريق الرابطة بين بوزيكارن وحدود موريتانيا مرورا بكلميم وطانطان والعيون، بوجدور، الداخلة، الكويرة؛
- بناء الطريق الرابط بين بوزيكارن وطاطا- فم لحسن؛
- بناء الطريق الرابطة بين كلميم وآسا؛
- بناء الطريق الرابطة بين العيون وكلنة زمور؛
- بناء الطريق الرابطة بين العركوب وأوسرد؛
- بناء الطريق الرابطة بين..

واحد العدد ديال الطرق، أشرت لها هذه القضية ديال الطريق التي هي غير مصنفة التي تربط الطريق الوطنية رقم 17 أو عبر مركز جماعة "ويزكي" الطول فيها 53 كلم، هي ليست مصنفة، لكن مع ذلك تم بناء 13.4 كلم تقريبا في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية، المقطع الثاني الذي فيه 21 كلم هو في طور إنجاز الأشغال، والمقطع الثالث هذا غادي يتبرمج، إن شاء الله، تمنوا يتبرمج في إطار البرنامج ديال تقليص الفوارق المحلية والترايبية. فيما يتعلق بالطريق الإقليمية رقم 1309 بين النقطة الكيلومترية 52 والنقطة الكيلومترية 135 على طول 83 كلم، هذا نقول لك، السيد المستشار، هذا الكلفة ديالو تقريبا واحد 100 مليون ديال درهم، هذا الدراسات التقنية في طور الإنجاز بالنسبة للمقطع الرابط بين جماعة "عوينة لهنا" و "أم العويقتات" وكذا المقطع الرابط بين "أم العويقتات" و "أم كطو" في اتجاه "لمسيد".

بالنسبة للطريق الجهوية رقم 103 بين النقطة الكيلومترية 98 والنقطة الكيلومترية 158 كين بناء القارة مبرمج ضمن برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والشرط الأول مبرمج برسم سنة 2021، وهنا في الحقيقة

تقريبا الآن ما هو مستثمر لحد الآن في هاذ المجال ديال الطرق في الأقاليم الجنوبية، ونحن بطبيعة الحال نفتخر بذلك، وخص يكون المزيد هو تقريبا حوالي 15.5 مليار ديال درهم، منها بطبيعة الحال حوالي 10 مليار ديال درهم التي مخصصة للطريق السريع ديال تنزيت- الداخلة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمود عبا:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير،

لم يعد الهاجس الذي يقض مضجع السكان يقتصر على فك العزلة عن المناطق وتيسير ربطها بالخواضر والمراكز، بل أصبح هاجس النجاة على المسالك الطرقية المتزدية جراء هطول الأمطار وقساوة التضاريس هو المهيمن.

ويظل السؤال الأول الذي يفرض نفسه: ما موقع الشبكة الطرقية بأقاليمنا الجنوبية من الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، لاسيما وأن قطاعكم الحكومي أطلق مرحلة جديدة متعلقة بالفترة من 2017 إلى 2026، والتي تتماشى أهدافها مع أهداف العشرية للسلامة الطرقية؟

لا بد من تذكركم، السيد الوزير المحترم، بمعاناة ساكنة جهة كلميم- واد نون ومنها ساكنة تناهر 50.000 نسمة، تتزايد معاناتها مع الطريق الإقليمية 1915 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 1 بـ"ميرغت" ومركز جماعة "آيت الرخا" بإقليم سيدي إيفني، علاوة على تفاقم وضعية الطريق الثانوية بين "بجولاي" و "بوزيكارن" التي لم يمر على إصلاحها سوى عام واحد.

كلها طرق في حالة مهترئة، ولم تستوعب بعد الحركة المهمة التي تواجهها يوميا، وكلما توغلنا جنوبا إلا وأصبحت الصورة أكثر قتامة، فالطريق الرابطة بين "عوينة لهنا" و "إد الوين" مرورا بدوار "أم العويقتات"، وبالرغم من أهميتها الإستراتيجية، والتي تفك العزلة عن عشرات الدواوير ذات الحمولية السكانية المهمة، فهي طريق غير معبدة وتزيد معاناة السكان، مع أنها منفذ بين إقليمي أسا الزاك وطانطان.

الطريق الرابطة بين "توزكي" و "أورا" و "آسا" و "أمستيك" وهي الطريق التي تظل محمة بالنظر لاستعمالها للتنقلات العسكرية، بالإضافة إلى استغلالها من لدن الرحل وقطعان ماشيتهم.

بناء وتهيئة الطرق القروية مسؤولية ملقاة على عاتق قطاعكم، السيد الوزير المحترم، وأخص بالذكر عدة طرق منها ما يلزمه البناء وأخرى في حاجة إلى التهيئة، الطريق الرابطة بين "البيرات" و "لمسيد" والطريق الرابطة بين "عوينة لهنا" و "أم العويقتات".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديا لكم.

في الحقيقة السيد الوزير قطاع الماء قطاع حي، قطاع مهم، ولكن مجموعة ديال المتدخلين كيتدخلو في هاذ قطاع الماء من بينهم السيد الوزير، وزارة التجهيز واللوجستيك والماء، وكذلك المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وزارة الطاقة والمعادن، الجماعات المحلية، الجهات، المجالس الإقليمية، واش ما تتشوفوش السيد الوزير جميع هاذ المتدخلين، ونحن مازلنا نعيش أزمتا العطش والجودة ديال المياه الصالحة للشرب ماشي هي هذيك السيد الوزير؟

واش اليوم، السيد الوزير، تتقول بأننا اليوم في البرلمان أننا خصنا نقولو كلشي مزيان، إيه السيد الوزير كلشي مزيان، ولكن واش تبيان لك بأن احنا اليوم في 2021 وتتشوفو الناس في (2M) في التلفزة الوطنية أنهم كلشي هاز البيدوات ديا لو وغادي تيسقي الماء؟ واش هاذ الشي كلشي مزيان؟ خصكم تقبلو منا السيد الوزير النقد الذاتي ديانا وتقبلو منا الملاحظات ديانا.

نحن نعمل سويا، انتوما في الأغلبية ونحن في المعارضة، ولكن تنديرو باش تقدمو واحد المنتج مهم للمغاربة، راه ما يمكن لناش نجيو اليوم ونهزو البندير ونقولو الحكومة خدمات مزيان، الحكومة خدمات مزيان 50%، 60%، 40%، ولكن كاي نواقص السيد الوزير خصكم تقبلوها منا، بالنواقص ديانا، بالملاحظات ديانا أننا غادي نزيدو بالمغرب للقدام، راه ما يمكنش اليوم احنا كايمة أزمة العطش لمن غادي يتجهو هاذ الناس يهضرو؟ واش يهضرو مع الوزارة؟ ولا يهضرو مع هاذ المتدخلين الآخرين؟

نعطيك على سبيل المثل السيد الوزير، اليوم جماعة "واويزغت" جماعة حضرية، 20.000 نسمة ديال الناس تيأديو الفواتير ديال الماء الصالح للشرب، ولكن جودة المياه السيد الوزير ماشي هي هذيك، الناس اليوم تقول لك 90% من الناس أنهم تيمشيو عند الطبيب يدوزو على الحالة الصحية ديا لهم، وفيين هوما هاذ الناس اللي غادي يتدخلو؟ تيمشيو عند المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، ما تيسجب لهم حتى واحد، تيمشيو للوزارة ما كيسجب لهم حتى واحد، ولن غادي يمشيو هاذ الناس؟

احنا، السيد الوزير، بغيناك الله يجازيك بخير تدير واحد اللجنة وتصيفطها لهذه المنطقة وتشوف راه احنا جماعة "واويزغت" تنقولو راه في سد بين الويدان، راه سد بين الويدان اللي عندو ثروة مائية كبيرة السيد الوزير، ولكن الناس تتموت بالعطش، راه ما يمكنش السيد الوزير واحنا

صاحب المشروع هو العمالة لكن مادام أطرحتي السؤال أنا جاوبتك عليه. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع لفريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "التنسيق بين القطاعات في مجال الماء الشروب".
الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

إخواني وأخواتي المستشارون والمستشارات المحترمت،

نسألكم السيد الوزير المحترم حول إشكالية التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال الماء الصالح للشرب، خصوصا فيما يتعلق بأزمة العطش وجودة المياه.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير السؤال موجه لكم.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هذه القضية ديال التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية فيما يتعلق بهذا المجال ديال الماء، هذه من الأمور اللي تم الانتباه إليها في إطار القانون 95.10 واللي زاد بطبيعة الحال كرسها وأكد عليها مشروع القانون 36.15، اللي رسخ واحد العدد ديال الآليات، اللي فيها بطبيعة الحال بالإضافة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء اللي عندها الوصاية على المجال المائي، هناك التدبير المندمج للموارد المائية اللي تتم على مستوى الأحواض المائية، وهاذي كانت واحد النقطة نوعية دارتها بلادنا، باعتبار أن الأحواض المائية هي المكان الأنسب أو الفضاء الأنسب للتدبير المندمج واللامركزي والتشاورى للموارد المائية.

هذا في الحالة بطبيعة الحال العادية، ولكن عندما يكون هناك برنامج كالبرنامج ديال 20-27 اللي كان أعطى الانطلاقة ديا لو جلالة الملك الله ينصرو، هناك لجنة لقيادة البرنامج برئاسة السيد رئيس الحكومة، وكاينة لجنة تقنية يترأسها السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ثم هناك لجان موضوعاتية وطنية ومجهرية. اللجان الموضوعاتية الجهوية يترأسها السادة الولاة، باش يكون هناك بطبيعة الحال واحد التكامل ما بين المركز والمجال فيما يتعلق بالسياسة المائية لبلادنا.

نسبة تقدم الأشغال 15%.

علاش تنقول هاذ الشي؟ القضية ليست قضية واش حكومة ولا أنا وزير التجهيز، راه خصنا نتصور أشنو معنية 127 كلم ديال الجر، بمعنى أننا الآن في مشاريع مهيكلية، وأنا سبق وقلت فيما يتعلق بالعالم القروي، مرة أخرى، أنا ما عمري نقيت لا في مجلس المستشارين ولا في مجلس النواب أن هناك بعض المناطق تعاني من العطش خاصة في الصيف، لواحد العدد الظروف اللي فيها الجفاف، لكن قلت في البرنامج ديال 20-27 واحد العدد المشاكل ديال العالم القروي إن شاء الله غادي تحل بصفة نهائية، لكن نحن بعيديون عما يقع في دول أخرى وغير بعيد عنا واحد الدولة العاصمة تبتقطع فيها الماء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير عندكم مازال مواضع، إلى بغيتي تصيف شي رسائل أو لا شي إجابات. السؤال الثامن لنفس الفريق، وموضوعه "التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية". الكلمة لك.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الانعكاسات السلبية للتقلبات المناخية ببلادنا، والتي تتجلى أساسا في ارتفاع درجات الحرارة وتزايد شح وعدم انتظام والتجانس الزمني والمجالي للتساقطات المطرية، تجعل تدبير شح الموارد المائية وتفعيل التضامن المجالي في توزيعها من أهم (les challenges, les défis)، تحديات هاذ المرحلة، خصوصا في ظل التراجع المتزايد في مستويات الفرشات الجرفية بعدة مناطق ببلادنا.

لهذا تنساءلكم، السيد الوزير المحترم، حول أهم التدابير المتخذة من أجل تفعيل التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية بين مناطق الندرة ومناطق الوفرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

بغيناك إذا اعطينا الملاحظات ديالنا تاخذها السيد الوزير بعين الاعتبار، وترسلو لجان اللي تشوف هاذ الشي وتعطيو واحد المنتج مزيان ديال الماء للمغاربة، ولكن، السيد الوزير، خصك تقبل الملاحظات ديالنا، الإخوة السادة المستشارين وما نجوش اليوم وتعطينا دروس، السيد الوزير، في الإلقاء ديال الأسئلة و.. راه احنا إلى تنساءلو راه تنساءلو الوزير ديالنا، الحكومة ديالنا، الحكومة عنينا صاحب الجلالة، خصك تقبل منا الأسئلة ديالنا وتقبل الملاحظات ديالنا، السيد الوزير، باش نمشيو للقدام، (si non) راه غادي نجيو راه غادي نقولو هضرة ونقول هضرة.

احنا أسيدي تشكروكم على المجهودات اللي درتو، وتشكرو الحكومات المتعاقبة اللي دارت مجهودات كبيرة حتى هي، لا في المجال الطرقي ولا في المجال المائي ديال بلادنا. ولكن احنا نقولو تشكرو، ولكن كايئة نواقص خصك تاخذها بعين الاعتبار السيد الوزير وتدخلو فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير الكلمة لكم عندكم 15 ثوان، يمكن إلى يغيتو تستغلوها ديال..
تفضل، الوقت ديالكم زائد 15 ثوان.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا.

لا السيد المستشار، بعدا حاشى باش أنا نعطي الدروس لشي حد، أنا ما كنعطي الدروس لحد، أنا فقط تندير ملاحظات على ضوء الملاحظات اللي تيديها السادة المستشارين، وهذا حق مكفول لكم وحق مكفول لي، طيب.

هاذ القضية ديال الملاحظات مرحبا، ولكن السيد المستشار سولتي على "وايزغت"، لأنني رجعت للسؤال، بكل صدق، لقيت سؤال ديال 2017 ما يهمش، ولكن تيتكلم على "زاكورة"، أنا كنت بغيتك تشير تقول أودي ها الجهد اللي درناه في "زاكورة"، "زاكورة" كان عندنا مشكل (effectivement)، درنا 2 حوايج مهمين:

أولا، درنا المحطة ديال التحلية اللي كلفتنا تقريبا 8 المليار ديال السنتم باش نخليو الماء ديال هذيك الفرشة المائية، ديال النيش، وتنبيو السد ديال "أكدز"، وشرعنا في الربط ديال هذيك المناطق كلها بالسد ديال "أكدز"، وخا مازال ما كملناش، وسد "أكدز" بوحده غيكلفنا تقريبا مليار و250 مليون ديال الدرهم، واللي غيجل واحد العدد ديال الإشكاليات ديال المنطقة.

وهاذ القضية ديال.. غير باش نعطيك غير فكرة، محطة المعالجة بوحدها فيها 250 لتر في الثانية، القنوات ديال الجر على طول 127 كلم، وحاليا

نحن لا نقلل من أهمية هاذ التدابير، إلا أن حدة إشكالية تزايد التفاوت في توزيع التساقطات المطرية في الزمان والمكان، فهو كيستعجل الإسراع في إنجاز سدود كافية وذات سعة مهمة من أجل ضبط وتأمين جل مياه الأمطار التي كنضيع في البحر، ومن أجل ضمان تخزين جل واردات السدود خلال فترات الرطوبة، من أجل إعادة استعمالها خلال فترات الجفاف وكذلك لضمان تحويل فائضها نحو مناطق الندرة.

كيف ما قلت، السيد الوزير المحترم، هضرت على المشروع ديال تحويل فائض مياه أحواض الشمال، اللي تتميز بوفرة الموارد المائية نحو أحواض الجنوب والوسط اللي تتميز.. كنتعاني من بنقص حاد، فالاستثمار في تحويل المياه الفائضة من شمال وغرب المغرب نحو جنوبه فهو لا يقل أهمية عن الاستثمارات المنجزة في قطاعات أخرى، كالطريق السيار و¹(TGV) وغيرها، لأنه شخ الموارد المائية تيعاني منه جزء كبير من بلادنا منذ عدة سنوات، ومن ضمنه جهة مراكش- آسفي وسوس- ماسة ودرعة- تافيلالت، اللي هي جهات فلاحية بامتياز.

وبالتالي، فنقص وهاذ شخ الموارد المائية أصبح يهدد دخل فئة كبيرة من ساكنة العالم القروي، اللي تيمثل لها النشاط الفلاحي أهم مورد للدخل، وما يرتب عن ذلك من هجرة قروية إلى غير ذلك، وتهدد كذلك (la pérennité)، ديمومة الأشجار المثمرة، وتهدد اقتصادنا الوطني وأمننا المائي والغذائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو الفائض اللي عندنا الآن اللي تندرسته، لأن هاذ الإشكالية ديال الربط ما بين الأحواض هي ليست سهلة، غادي نعطيك مثال من دولة أخرى، في الولايات المتحدة الأمريكية باش يربطو واحد المجموعة ديال الأحواض اخذات لهم تقريبا أكثر من 60 سنة ديال النقاش وديال الدراسات، احنا الفائض اللي عندنا الآن اللي نتكلمو عليه هو ديال سبو، عندنا تقريبا واحد ما بين 500 حتى 800 مليون ديال الأمتار المكعبة، ملي نتوصل هذاك سد المنع ذاك (barrage de garde) تتمشي، هاذي احنا متأكدين أننا يمكن لنا نحولوها، تنقلو بطبيعة الحال إلى درنا هاذ الاستثمار قد يكون استثمارا مجديا.

الآن اشتغلنا عليه، اللي مهم هو أننا فصلنا النظام ديال الشمال، لأن كنا خصنا ندوزو في جبال الريف، وهذا تيطرح مشكل، بالنسبة لحوض "لكير-زغريس" لأن جاء في السؤال اللي طرحه الفريق المحترم، النقل

صحيح، هناك بعض الأحواض تعاني من مشكل الندرة، وهناك بعض الأحواض نسبيا أحسن حالا، بحال الحوض ديال "اللوكوس" والحوض ديال "سبو"، احنا نتمناو من الله عزل وجل أن الأحواض ديالنا في هاذ السنوات المقبلة أن تعرف إن شاء الله مزيدا من التساقطات.

نبدا بهاذ الشئ اللي درنا، لأن هاذ الموضوع اللي أشرت له، السيدة المستشارة، لا خلاف حول الأهمية ديالو، اللي تيدخل في إطار التضامن، نقول لك غير أشنو درنا لأن كانت واحد العدد من المشاريع معطلة ودرناها، بحال دبا الربط غير ما بين الشمال ديال الدار البيضاء والجنوب ديال الدار البيضاء سنوات، وأنا عشت هذا الأمر عندما كنت نائبا برلمانيا، هذا درناه، هذا غادي يخلي.. غادي يدير واحد النقلة نوعية في الربط ديال النظام ديال التزويد بالماء ديال الدار البيضاء الجنوبية، واللي غادي من الدار البيضاء الجنوبية، الربط مع الحوض ديال "أبو قراق".

الربط ديال طنجة الكبرى بالسد ديال "دار خروفة"، في انتظار إنجاز السد ديال "عباشة"، الربط ديال منطقة "الكردان" سد "أولوز" و"المختار السوسي" بمحطة المعالجة ديال "سيدي بوسحاب"، تأمين تزويد ديال مدينة "تارجيست" بالماء والربط ديالها بالنظام ديال الحسسية، كان عندنا دائما مشكل لأن ذاك السد ديال "الجمعة" هاذي سنوات وهو تدير تقريبا واحد 700.000، 600.000 ديال الأمتار المكعبة، ومشروع تقوية وإعادة بناء القناة الرابطة بين سد مشروع حمادي .. اللي السيدة المستشارة هاذي كلها كانت مشاريع كانت معطلة وتدارت.

طيب، البرامج الكبرى أشنو اللي عندنا؟ عندنا الربط ديال المنظومة ديال "سبو" بالمنظومة ديال "أبو قراق" ومن بعد بالمنظومة ديال "أم الربيع"، وهذا مشروع كنا نتكلمو عليه، هذا غيكلف تقريبا حسب ما عندنا تقريبا واحد 18 مليار، وفصلناه على الربط اللي غادي يكون في الشمال اللي غادي يكون مرتبط بالسد ديال "بني منصور"، السد ديال "بو أحمد" و"دار ميمون" اللي غيدار لو الربط شرق غرب واللي غيمشي، إن شاء الله حتى لـ"ملوية"، وهذا مشروع آخر ضخم جدا، احنا غادي نطلقو المرحلة الأولى ديالو اللي هي السد اللي غادي يكلف تقريبا واحد 7 المليار ديال الدرهم هذوك السدود كلها، ولكن الربط كله غادي يكلف تقريبا التقديرات الأولية ما بين 25 و30 مليار ديال الدرهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك، السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

¹ Train à Grande Vitesse

مليون ديار الدرهم، غنعموها انطلاقا من ميزانية 2021 غنعموها، إن شاء الله، باش نمشيو للعيون، طنجة، مراكش، أكادير، الدار البيضاء. بطبيعة الحال درنا واحد العدد ديار الأمور فيما يتعلق بهاذ القضية ديار تسهيل هاذ العملية ديار سحب السمات المتعلقة بتسيير الحظيرات، باش ما يوقش مشكل للجماعات الترابية بالأساس، ولكن من خلال هاذ التوزيع الجمالي غنسلو بطبيعة الحال، وحتى من خلال الرقمنة، باش ما يقاوش هذو ك يضرطو يجيو حتى للرباط باش يحلو واحد العدد الإشكاليات، مع ما فيه من المعانة بطبيعة الحال. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميل:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

فعلا انتوما تفهمتم هذا المشكل اللي تعاني به خصوصا الجماعات والمؤسسات العمومية في الانتقال إلى الرباط، كل الجماعات تنتقل إلى الرباط، وهاذ الشي تبوق خصوصا في شهر دجنبر وشهر يناير، تيكون اكتظاظ غير مقبول في هاذ المقر ديار هاذ الشركة هادي، إلى غير ذلك من المعانة والوقت والجهد والطاقة، والكل تيكون تيتعرضو لهاذ الجماعات والمؤسسات العمومية.

احنا تمينا أن يكون هاذ التعميم على كل التراب الوطني، وخصوصا على مستوى الجهات، ما يقاش محصور دائما.. ما فهمناش احنا دائما نبتداو بالتجارب في بعض الجهات وتنخلو حمات أخرى، هذا ما غاديش يكلف حمد، خصوصا أن هناك تمثيلية لهذه الشركة في مجموعة ديار الأقاليم، أشنو غادي يكلف؟ بعض التجهيزات البسيطة، مع الموظفين اللي غادي يقومو بهذه الخدمات.

ناهيك أن هناك تأخير أيضا لمجموعة الخدمات اللي تقوم بها هاذ الشركة على المستوى المركزي، كين تأخير، ولذلك تماشيا مع اللاتمرکز الإداري والجهوية الموسعة وتقريب الخدمات من المرتفقين، بغينا تعمم على جميع التراب الوطني، وخصوصا أن هناك تمثيلات، كما ذكرت في الأقاليم، هناك تمثيلات لهاذ الشركة، وما نبدأوش التجربة ديار جهة فاس- مكناس وعادو ننتقلو للعيون والدار البيضاء وكذا، لماذا باقي الجهات الأخرى؟ لماذا؟

احنا كنا نتمناو أنها توصل للأقاليم ماشي غير الجهات، للأقاليم، باش نخففو هاذ المعانة كما ذكرت وهذه الإكراهات اللي كيتعرضو لها الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

تمناو أن هاذ الشي يكون في أسرع وقت ممكن، السيد الوزير.

وشكرا لكم.

من أحواض أخرى لهاذ الحوض هذا ديار "لكير-زير-غريس" مستبعد، لأن خصنا ندوزو في الجبال ديار الأطلس، لكن احنا مشينا في واحد الاتجاه الآخر - مزيان نعطيك بعض الأمور - الآن عندنا 2 السدود اللي خصهم يكملو: ديار "قدوسة" وصلنا إلى 98% وديال "تودغي" حوالي 75%، واللي عندنا مبرمج 2 ديار السدود، واحد ديار "تاديغوست" وواحد ديار "الخنك كرو" اللي هو في الإقليم ديار فكيك، احنا بغينا نركزو على هاذ الأحواض في إطار تقوية القدرة الاستيعابية ديار السدود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع لفريق العدالة والتنمية، موضوعه "مواكبة اللاتمرکز الإداري من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية". الكلمة لكم.

المستشار السيد مبارك جميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان،

السيد الوزير،

نسألكم حول نقل بعض اختصاصات وخدمات الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية إلى الوحدات اللامركزة التابعة لها على مستوى الأقاليم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا الموضوع المهم جدا.

هو في الحقيقة هاذ الشركة التي تعرف اختصارات بـ (SNTL²) هي عندها تمثيلات ماشي ما عندهاش، ولكنها كانت تقتصر على أنشطة النقل، انتوما ينصرف السؤال ديا لكم لهاذ القضية اللي مرتبطة بتدبير الحظيرة، واللي فيها بطبيعة الحال ارتباط بالإدارات العمومية والجماعات الترابية.

يعني باختصار شديد، احنا بدينا هاذ المشروع هذا، درنا الآن 2 ديار الوكالات على مستوى الجهة ديار فاس- مكناس وعلى مستوى جهة الشرق، بدينا بهم كنجريتين، جهة فاس- مكناس كين 337 اتفاقية بمبلغ يناهز 42.5 مليون ديار درهم، وجهة الشرق تقريبا 413 اتفاقية بمبلغ 60.7

² Société Nationale du Transport et de la Logistique

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

حتى أنا السيد المستشار أفهم الإلحاح دياكم، وفعلا هو كاي واحد الحاجة، لكن شوف بالنسبة للشركة ديال (la SNTL) هو قد يبدو الأمر بسيطاً، لكنه كما يقال "دونه خطر القتاد"، لأن شركة (la SNTL) في هذه السنتين كان عندها إشكالات أخرى، راه أنا دوزت هاذ الشي في اللجنة بمجلس النواب وكانت إشكالات مرتبطة بصحتها المالية وبالتواجد ديالها في.. وهاذ الشي هذا بطبيعة الحال كان اخذا واحد الشوية ديال الوقت، الآن أصبحت الوضعية نسبياً مقادة، أنت عارف بأننا غيرنا المدير، هناك مدير جديد، نحن نشتغل، بالنسبة لنا هذا من الأمور الملحة، لأن هاذ القضية ديال تدبير الخطيرة هو كاي واحد الحساب اللي مرتبط بهاذ الشي اللي كان بطبيعة الحال تيسير بواحد الطريقة معينة، كان ممرکز وشحال من مرة كنا تنفكرو هل نستمر فيه أولا نستمر، الآن الحمد لله الأمور تتضح بشكل أحسن، وهاذ التعميم هذا غادي يكون، لأن التعميم مرتبط ماشي فقط بالإمكانيات المادية، لكن كذلك بالإمكانيات البشرية والاختيار ديالنا لهذه الجهات، هو كان اختيار غادي في هذا الاتجاه ديال حسب ما هو موجود لدينا من إمكانيات بشرية.

لكن بطبيعة الحال احنا في السياسة ديالنا غادي نعمو هذه القضية، بحال اللي قلت لك، لهذا السبب وغادي نضيفو بطبيعة الحال أن هناك واحد العدد ديال الأمور اللي بالإمكان رقمتها، سيتم رقمتها، وهذا غادي يحل واحد العدد ديال الإشكاليات بطبيعة الحال للمتعاملين مع الشركة (la SNTL) إن شاء الله تعالى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننقلو الآن إلى السؤال العاشر، موضوعه "سياسة تحلية مياه البحر ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارات، المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير الإجرائية المزمع اتخاذها من طرف وزارتك من أجل إنشاء وحدات لتحلية مياه البحر للشرب وتعميمها

لتغطية العجز الحاصل في هذه المادة الحيوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال.

هذا تيعطيني فرصة باش نأكد هذه القضية كنت قلتها ونعاود نأكد عليها، تجربة المملكة المغربية في تحلية المياه ليست وليدة اليوم، بالمناسبة خص هذه القضية تكون معروفة، وتمتد إلى أواسط السبعينيات من القرن الماضي.

الآن بلادنا، الحمد لله، راكمت فيها تجربة، عندنا واحد العدد ديال المحطات صحيح هي من حجم متوسط في المدن ديال العيون، الحسيمة، بوجدور، أخفني، عندنا بطبيعة الحال أصغر منها في الواحد عدد ديال النقط ديال التفريغ ديال الصيد البحري. عندنا بعض المحطات الصناعية بحال في الجرف ديال المكتب الشريف للفوسفات في العيون.

الي عندنا الآن في الوضع ديال البناء، عندنا أكادير في المرحلة الأولى، سواء الي خاصة بالماء الشروب ولا الي خاصة بماء السقي، عندنا "سيدي إيفني"، عندنا "طرفاية"، عندنا "أمكرو"، عندنا بـ"أكطي الغازي" وعندنا كذلك الإضافات الي غادي تكون بطبيعة الحال على مستوى المكتب الشريف للفوسفات، وعندنا بالطبع المشروع الكبير الي كنت تكلمت عليه الي هو ديال الدار البيضاء، الي غادي يكون من أكبر المحطات على المستوى الدولي الي فيه 300 مليون أمتار مكعبة.

على كل حال، احنا في التقديرات ديالنا للسنوات المقبلة، إذا رجعنا للبرنامج الوطني 20-50 أننا نوصلو لتقريباً لواحد مليار أمتار مكعبة من المياه المحلاة، باش تكون عندنا تعبئة المياه السطحية عبر السدود والتعبئة ديال المياه عبر محطات التحلية، خاصة أننا غادي نحاولو نزاجو هذه القضية ديال الطاقات المتجددة، والمستوى الثالث هو إعادة استعمال المياه العادمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

مقتنعون بجوابكم، والأكد أن إمكانيات بلدنا محدودة لتعميم هذا

الشق اللي مرتبط بالماء الصالح للشرب، هما شهرين أو 3 أشهر من بعد غادي تدخل هذيك الشق اللي متعلق بالري.

فيما يتعلق برفع وثيرة بناء السدود رفعناها، كنا كنتكلمو على 2 سدود في السنة إلى 3 سدود، بل ربما في واحد السنيتين في 2016-2017 درنا غير سد واحد في السنة، هاذ سنة 2020، 5 ديال السدود اللي أطلقناهم، في 2021، 5 السدود إن شاء الله، والراجح أننا إن شاء الله غادي نبرمجو لـ 2022، 5 سدود، لأنه ماكين حتى شي سبب يمنع بلادنا أنها تنتقل لهذا المستوى ديال 5 سدود في السنة، كايته قدرات، كايته إمكانيات مادية وكون قدرات ديال الشركات ديانا، وكون قدرات ديال مكاتب الدراسات.

هذه فرصة باش نقول بأنه حتى في المجال ديال تحلية مياه البحر هذه دعوة للمقاولات المغربية أن تهتم بهذا المجال ديال تحلية مياه البحر، لأنه في المستقبل القريب احنا التوجه ديانا أن تستفيد منه المقاولات المغربية بطبيعة الحال، صحيح أن نستفيد من الخبرة الأجنبية ما في ذلك شك، لكن ماكين حتى شي سبب يمنع المقاولات المغربية، كما بنت السدود أن تكون لديها القدرة على بناء المحطات ديال تحلية مياه البحر. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال للسيد الوزير، ديال فريق العدالة والتنمية، موضوعه "توطين السدود المقرر إنجازها ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027". الكلمة لكم.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ضمن البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، تضمن هذا البرنامج إنجاز 20 سدا كبيرا، كما تم جرد حوالي 1000 موقع مؤهل لإنجاز سدود صغيرة وتلية.

لنا نساألكم عن مدى استكمالكم للتوطين الجغرافي لهذه السدود وعن مدى شموليتها لكل التراب الوطني وعن أثره المتوقع على تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب، لاسيما بالعالم القروي؟ شكرنا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

المشروع الاستراتيجي الوطني، خصوصا وأن التكلفة ديالو خصها تكون باهظة، الذي يبقى أحد أهم الحلول لتوفير الماء باعتباره عصب الحياة، الماء الشروب وماء السقي، تجربة سوس- ماسة- درعة اللي تذاكرتو عليها، السيد الوزير، تبقى بالنسبة إلينا رائدة ويجب التسريع من وثيرتها، بحيث تعتبر من الجهات التي تعرف خصاصا ملحوظا في هذه المادة الحيوية وتعميها على باقي الجهات، التي تحتاج إلى إمكانيات ضخمة.

لذلك يجب تكثيف الشراكات مع الدول الرائدة في هذا المجال وكذا المؤسسات المالية الدولية التي تمول مثل هذه المشاريع الإستراتيجية والمهيكلية، خاصة وأن الله سبحانه وتعالى حباننا بواجهتين مجريتين كبيرتين.

السيد الوزير،

بلادنا تعرف خصاصا في الماء، حيث إن ندرة المياه أصبحت شبحا يهدد فلاحتنا، وكل الاستراتيجيات المرتبطة بها بالرغم من سياسة السدود التي قطعت بها بلادنا أشواطاً مهمة، فلولاها لكانت تكون الكارثة.

جلالة الملك تدخل في العديد من المناسبات، وأعطى تعليماته السامية لكم وللحكومة من أجل البحث عن الحلول وعن بدائل، إما عبر هذه التقنية أو عبر ترشيد المياه، من خلال إعادة تدوير المياه المستعملة والعمدة للسقي على وجه الخصوص.

لذلك، السيد الوزير، فبالرغم من هته الأمطار الأخيرة التي حباننا الله بها، والتي ضاعت فيها مجموعة من الأمطار المكعبة بالملايين لغياب السدود الكافية، والتي يجب بالمناسبة تسريع وثيرة إنجازها ومواصلة بنائها، خصوصا السدود، والعمل كذلك على توسيع دائرة برنامج تحلية البحر لتشمل المناطق المتضررة منها.

وإن سياسة التحكم في مواردنا المائية التي نهجتها بلادنا، وإن كان أداؤها كبيرا في صيانة مواردنا المائية وترشيدها، إلا أنها أصبحت محدودة بفعل توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية.

لذلك أصبح من الضروري الاعتماد على هذا البرنامج الطموح المرتبط بتحلية البحر وتوسيع قاعدته، مادامنا نتوفر، ولله الحمد، على شريط ساحلي يصل إلى 3500 كلم، وهي العملية التي عممت بمناطقنا الجنوبية، بما فيها "سوس- ماسة" لتشمل محطات أخرى كـ "سيدي إفني" و "طرفاية" لتوفير هذه المادة الحيوية اللازمة، كما نشكركم على كل الجهود التي تقومون بها في هذا الإطار. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هاذي ديال أكادير، إن شاء الله، يفترض في أبريل 2021 غادي يدخل

شكرا السيد المستشار.

هذا السؤال جاء في وقته، لأنه من بعد لجنة القيادة التي ترأسها السيد رئيس الحكومة، الآن اشتغلت تلك اللجنة الموضوعات التي متعلقة بالسدود الصغرى، أتم تتذكرون أن في البرنامج 20-27 كنا مشينا في الاتجاه ديال أن المقترح ديال السدود الصغيرة والسدود التلية تجي من الجهات، إذن غادي تكون لجنة موضوعاتية يترأسها السادة الولاة، هي التي غادي تدير المقترحات، بطبيعة الحال هي التي غتدير مقترحات في اتجاه ما هو موجود الآن، لأنه عندنا واحد العدد ديال المواقع، الإخوان تيعرفو بأنه السدود ماشي في أي مكان يمكن لك تدير السد، خصك موقع معين ديال السدود.

الجرد الأول اللي كنا درناه تقريبا كان فيه 909 ديال السدود، الآن تم الاجتماع الأول للجنة الموضوعاتية، الآن وزارة التجهيز "غربلت" - إلى بغينا نقولو - هاذ الدراسات كلها، وعندنا الآن تقريبا اللي ممكن أننا نشغلو عليه حسب الجهات:

- جهة بني ملال - خنيفرة: حوالي 60 موقع؛
- درعة - تافيلالت: 92 موقع؛
- الداخلة واد الذهب: 5 مواقع؛
- فاس - مكناس: 27 (موقع)؛
- الدار البيضاء - سطات: 20 موقع؛
- كلميم - واد نون: 131 (موقع)؛
- العيون - الساقية الحمراء: 8 (موقع)؛
- مراكش - آسفي: 108 (موقع)؛
- الشرق: 94 (موقع)؛
- الرباط - سلا - القنيطرة: 28 (موقع)؛
- سوس - ماسة: 97 (موقع)؛
- طنجة - تطوان - الحسيمة: 41 (موقع).

وهذه المواقع الآن هي مجردة، احنا سنطلب من اللجان الموضوعاتية الجهوية أن تشتغل عليها وأن تقترح، بطبيعة الحال، في إطار واحد الغلاف مالي اللي غادي نبدأ به ديال 600 مليون ديال الدرهم سنويا، والتي غادي تكون فيه لجنة موضوعاتية، فيها: وزارة التجهيز، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛ وقررنا في 2021 باش نرجو الوقت أننا نديرو (la réhabilitation)، يعني إعادة تهيئة واحد العدد ديال السدود الصغيرة التي عرفت في السنوات الأخيرة واحد العدد ديال الإشكاليات بفعل غياب الصيانة ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم.**المستشار السيد علي العسري:**

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات.

وهذه فرصة أيضا لنثن كل ما أنجز، ونحيي الديناميكية التي عرفها هذا القطاع في عشر السنوات الأخيرة، والتي هي ديناميكية مشهودة، لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، خاصة وأن لا من حيث الكم ولا من حيث النوع، الأمر ملحوظ ومعاش.

ولكن هذا لا يمنعني من إبداء بعض الملاحظات، خاصة فيما يتعلق بمواكبة إنجاز السدود الكبرى والجديدة بمشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب، حتى لا تتكرر تجربة "سد الوحدة"، الذي بعد 25 سنة من تشغيل حقيته مازالت الساكنة المحيطة به محرومة من المياه الصالحة للشرب.

ثم لابد من خلق مساحات مسقية وإحداث تجهيزات هيدروفلاحة لخلق أنشطة مدرة للدخل للساكنة المحلية، ومواكبة هذه المشاريع بخلق أنشطة سياحية واستثمارها كصيد للسياحة الايكولوجية والقروية مع الصرف السريع للتعويضات عن نزع الملكية وجعلها مزجية، حتى تتمكن أو تتمكن الأسر المرحلة من إحداث حياة جديدة بكرامة، لأن هاذ قضية التعويضات أحيانا تتأخر، والساكنة المرحلة من مناطق إنجاز هذه السدود تعاني قبل استلام هذه التعويضات.

يضاف للمعاناة النفسية، لأن ليس أمر سهلا أن تنتزع ساكنة من أماكن نشأتها ونشاطها وحياتها.

ثم لابد أن ننوه أيضا ببعض المشاكل المسجلة على مستوى هذا التأخر أو ضعف التعويضات، كما وردتنا مثل سد "واد الزات" بإقليم الحوز، وسد "آيت زياد" بإقليم الحوز، وسد "الرتبة" الذي ستزع فيه ملكية حوالي 20 من الأراضي الزراعية لساكنة حوالي 20 دوارا من "جهة الرتبة" و"بودكة" و"الحاج محمد" بإقليم تاونات، وأن صرف هاذ التعويضات في الوقت المعقول يجعل هاذ الساكنة تضطرب في حياتها، وتنطلق في إما عبر إيجاد مساكن جديدة وعبر إيجاد استغلاليات زراعية جديدة حتى تنطلق في حياتها من جديد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هاذي فرصة باش لابد نشكرو الأقاليم التي تنديرو فيها السدود، لأن هاذ الشيء ماشي ساهل، لأن سد ولا طريق تتم فيه نزع الملكية، بطبيعة الحال إقليم تاونات كآين السد ديال "سيدي عبو"، كآين السد ديال "الرتبة"، بالمناسبة سد "الرتبة" غيكون من أكبر السدود في المملكة المغربية غيوصل مليار ديال الأمتار مكعبة، وبالمناسبة سد ديال "الرتبة"

تشاركي مع مختلف المتدخلين، وفي 2012 قامت وزارة الداخلية مشكورة بالتحيين ديال الإحصاء ديال هاذ المباني الآيلة للسقوط لوضع واحد البرنامج أو مخطط وطني اللي هم 43.734 بناية، اللي همت تقريبا واحد 80.000 أسرة.

وبناء على هاذ الإحصاء، السيد المستشار المذكور تم إبرام اتفاقيات اللي اليوم بلغت تقريبا واحد 4.8 ديال مليار ديال درهم، ساهمت فيها الوزارة بـ 1.8 ديال مليار ديال درهم.

هاذ المجهودات طبعاً تعززت بواحد الترسانة القانونية اللي هي كانت جد مهمة اللي داخلة في إطار القانون ديال 94.12 الي من خلاله تم تحديد هاذ المفهوم ديال الدور الآيلة للسقوط وأيضاً واحد الحاجة اللي هي كانت مهمة جداً، وهي تحديد المسؤوليات ديال كل المتدخلين في إطار هاذ البرنامج، من ملاكي طبعاً البنايات، من لجن إقليمية اللي الاختصاصات ديالها هي اللي تتحدد المناطق الوقائية الخاصة بالأحياء الآيلة للسقوط، وبكذا هاذ اللجنة اللي تتقوم بدراسة واتخاذ التدابير التقنية والمالية وأيضاً الاجتماعية لإعداد هاذ البرامج.

أيضاً، في إطار هاذ القانون جات "الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط" اللي الدور ديالها الأساسي هو التخطيط والاستشراف لإعداد الدراسات والخبرات اللازمة اللي تنهم هاذ المشاريع هذي، وأيضاً دورها الاستشاري على تنفيذ البرامج المقررة لمعالجة هذه المباني الآيلة للسقوط.

اليوم تنقول بأن هاذ البرنامج راه هو برنامج جد مهم، احنا مازالين تنشغلو فيه على أساس أن هاذ الآفة أو هاذ المعضلة ديال الدور الآيلة للسقوط تقدر نحدو منها. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكراً، السيدة الوزيرة، على هذه التوضيحات.

جوابكم صريح وواضح. أكيد أنكم تقومون بمجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا البرنامج، الذي تساءلنا بخصوصه عن حقيقة نتائجه، والتي تبقى، مع الأسف، محدودة.

تنأسف للوضعية التي وصلت إليها مدنا العتيقة المتواجدة بالمدن التاريخية كالدار البيضاء وفاس ومراكش وكذلك تطوان إلى آخره من المدن. تنأسف كذلك للوضع المأساوي الذي تعيشه ساكنة هذه المدن العتيقة. تنأسف كذلك لوضع اللا استقرار التي تعيشه الساكنة في هذه المدن العتيقة.

وتنأسف لوضعية الهلع والخوف التي أصبحت تعيشه ساكنة هذه الدور

غيبكون فيه مليار الأمتار مكعبة، من السدود الكبرى، واحنا اختارينا ذاك الموقع لأنه ما غيبكونش عندو آثار كثير نزع الملكية بحال السد ديال "باب واندر" بالمناسبة.

هاذ القضية ديال نزع الملكية نحن ملزمون قانوناً بالأداء، لكن نتدخلو في بعض الأمور ملي تتكون قضية مدارس أو قضية طرق، هذا داخل عندنا، لكن فيما يتعلق بالتعويض على الأغراس هذا يتم بشكل سريع، الأغراس واضحة الأمور ديالها، لما يتم الإحصاء ديالها.

فيما يتعلق بالأراضي، هذا تخفض لواحد المسطرة فيها بطبيعة الحال إثبات الملكية وفيها واحد بحال اللي كنت تنقول للسيد المستشار كاتبة واحد المرحلة إلى كاتو الملاك ما عجبهمش الحال تيتوجهو للقضاء، ولكن عموماً يتوقع واحد التراضي قبل ما تنصلو لمرحلة..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، ونرحب بالسيدة الوزيرة. وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، موضوعه "حقيقة فشل برامج البنايات الآيلة للسقوط بالمغرب"، لفريق التجمع الوطني للأحرار. السيد رئيس الفريق، السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نسألكم:

هل فشلت برامجكم المتعلقة بحماية البنايات الآيلة للسقوط؟ وما هي إجراءاتكم العملية التي يمكن الإدلاء بها لطمأنة ساكنة هذه الدور؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكراً لكم، السيد المستشار المحترم، على طرح هذا السؤال.

في هاذ الإطار، أولاً بغيت نأكد بأن كايين مجهودات كبيرة، اللي هي بذلتها الدولة لمعالجة المباني الآيلة للسقوط، أولاً، بهدف الحفاظ على أرواح المواطنين والمواطنات، وثانياً لتحسين أيضاً ظروف عيش وسكن الأسر اللي تتكون في هاذ البنايات هذي.

غير للتذكير فقط، اليوم تم توقيع، ماشي غير اليوم منذ 1993، تقريبا واحد العديد من الاتفاقيات اللي شملت تقريبا 12 ديال الجهات في إطار

بالنسبة لمدينة الدار البيضاء التي عرفت سقوط بعض المنازل وأيضا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني للفرق الدستوري، موضوعه "وثائق التعمير".

السيدة الرئيسة، تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

تعتبر وثائق التعمير من الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، في هذا الإطار القانوني في التخطيط العمراني واستثمار الوعاء العقاري وضمان حسن استعماله وتعدد أوجه استعماله كذلك، بهدف الرفع من التنافسية الترابية والمالية في أي وحدة ترابية قروية كانت أو حضرية، على الصعيد المحلي كذلك أو على الصعيد الجهوي والوطني.

ولتحقيق أهداف التنمية البشرية، يتوجب تنفيذ مشاريع متعددة الأبعاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الرياضية كذلك، هذه المشاريع يواجه إنجازها إشكاليات الوعاء العقاري وتوطين الأنشطة السكنية. وأنتم تعلمون، السيدة الوزيرة، أن وثائق التعمير لا تنظم عملية البناء فقط داخل مجال ترابي معين، بل فإنها تلائم هذه العمليات مع ما تستوجبه التنمية البشرية، حيث أن هناك تلازم موضوعي والتعمير والتنمية البشرية كذلك.

لهذه الحثيات، السيدة الوزيرة، قطعت بلادنا أشواطاً كبيرة في هذا المجال من حيث التشريع ولا حتى من حيث الحكامة الترابية، لكن مازالت هناك مشاكل - نقول عثرات كبيرة - بل نسميها تحديات واقعية وميدانية من قبل تغطية المجالات الترابية بهذه الوثائق مثل الجماعات والمراكز القروية وبعض المجالات الحضرية الناشئة، ومنها أيضا انعدام الملاءمة بين الوثائق والمخططات والواقع الميداني في بعض التجمعات السكنية، ثم التأخير الحاصل في مسطرة التوسع الذي تعرفه بعض المجالات الحضرية، حيث أن حركة البناء العشوائي تسبق توسعية المجال الحضري إلى الأراضي الفلاحية كذلك.

وهذا إذا كانت قرارات توسع المجال الحضري يبقى هناك تأخير في تغطية هذه المناطق بوثائق التعمير الملائمة.

السيدة الوزيرة،

نتساءل معكم عن مجهودات وزاركم لتجاوز هذه الإشكاليات.

وشكرا.

القديمة، خصوصا أمام استمرار توالي ظاهرة تساقط هذه الدور الآلية للسقوط بعد كل موسم مطير، حيث عاد شبح انهيار المباني السكنية في بلادنا ليهدد الآلاف من السكان الذين يقطنون المدن العتيقة والحديثة على حد سواء، وكان آخر هذه الحوادث انهيار عمارة في مدينة الدار البيضاء من أربعة طوابق، وقبلها في أقل من شهر انهيار منزل في مدينة مراكش خلف قتيلين، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى احترام الضوابط القانونية في البناء ودور القطاع في إعادة تأهيل بعض المباني المهتدة بالسقوط.

السيدة الوزيرة،

أمام تنامي هذه الظاهرة، ظاهرة المباني الآلية للسقوط وتزايد القتل والمصابين والمتضررين، كان من الضروري القيام بمراجعة جذرية وشاملة للمقاربة القانونية المعمول بها حاليا، حيث انتهت هذه المقاربة بإصدار قانون خاص بالمباني الآلية للسقوط، ويعالج عملية التجديد الحضري ويقر كذلك إحداث وكالة متخصصة للغرض.

أعتقد أن هناك عيبا ما فيما يتعلق بالمخططات والإجراءات التي اتخذتها وزاركم لإعادة تأهيل المساكن والمباني السكنية وترميمها وصيانتها، في أفق تحقيق النتائج المتوخاة منها، على أمل أن لا يبقى مسلسل الانهيارات مستمرا، سواء على المستوى القريب أو البعيد في ظل سيادة منطق الاستهتار واللامبالاة، التي تكبل ضمائر بعض المسؤولين على القطاع.

وفي الأخير، نطالبكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة الإسراع بصيانة الدور الآلية للسقوط وتسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لصيانة هذه الدور وإيجاد البدائل للسكنة المهتدة بشكل مستعجل قبل فوات الأوان وقبل مرحلة التشرذم والمبيت في العراء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، نتنرحو على ضحايا هاذ الدور الآلية للسقوط، واحنا بطبيعة الحال نعيشو اليوم في إطار هاذ المعضلة ديال الدور الآلية للسقوط، وواحد المرحلة اللي نتحتم علينا أننا اليوم كمنظومة خصنا نعملو بتسريع في هاذ البرنامج.

احنا نعيشو أيضا اليوم كباقي دول العالم هاذ التغيرات اللي نعيشوها في التغيرات المناخية وهاذ الكوارث الطبيعية اللي كانت عندها واحد التداعيات، اللي هي جد مهمة على المباني وأيضا على البنيات التحتية، الأمر اللي تيحتم علينا اليوم أننا نوضعو واحد البرنامج اللي هو استعجالي واحنا ننشغلو في إطار هاذ البرنامج الاستعجالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

لابد اليوم نشير أنه في سياق مواكبة الجهود التنموية أمام هذه الدينامية الحضرية المتسارعة في مجال التدخل دياكم، بذلت الوزارة واحد المجهودات التي هي جد كبيرة وجبارة من أجل تعميم هاذ التغطية. للإشارة فقط، اليوم بلغنا 98% بالنسبة للمجالات الحضرية بالنسبة للتغطية، وأيضا أزيد من 80% بالنسبة للجاعات القروية.

وفي إطار الجهود أيضا التي تنبذها الوزارة على مستوى تعميم وتجويد وثائق التعمير، نشير إلى أن تغطية التعمير بالوثائق اليوم شملت 1100 جماعة ترابية من أصل 1503 ديال الجماعات، كما عملت الوزارة في خلال هاذ السنين جهود لضمان واحد التغطية، و(surtout) المصادقة سنويا على هاذ الوثائق، غير للإشارة فقط اليوم تقريبا عندنا واحد المعدل ديال 120 وثيقة سنويا، اليوم في 2020 وخا في الجائحة، راه احنا درنا واحد 112 وثيقة سنة 2020، مع العلم أن في السنة الفارطة راه قمنا بـ 107 وثيقة تقريبا التي هي تصادق عليها.

غير باش نقول بأن الدينامية ديال وثائق التعمير راه هي غادية مزيان، التغطية راه هي غادية مزيان.

صحيح كاين إكراهات، ولكن اليوم احنا تنحاولو أننا نتداركوها، على أساس أن في التعمير غيكون إن شاء الله الاستثمار لاسيا من بعد هاذ الجائحة هذه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ التوضيحات.

السيدة الوزيرة،

المشكل لا يتعلق اليوم بالتغطية كما أشرت في مداخلي وحتى الأجوبة دياكم، السيدة الوزيرة، تحدثت على التغطية.

فقط أود التركيز على الملاءمة، لأن اليوم بعض الوحدات الترابية ملي تنقلو التغطية صحيح، ولكن الملاءمة، السيدة الوزيرة، هو الإشكال الكبير الذي تيتعلق بالأساس، في الوثائق الموجودة في الميدان اليوم تتبين حاجة

أخرى والواقع حاجة أخرى، لأن تنشوفو مجموعة من المخالفات مثلا تقادمت في مجال التعمير هذا من جهة، هناك أحياء عشوائية، هامشية، كنشوفو غير في جنبات الطرق ولا في المدن لا علاقة بذاك الشيء الذي تنشوفو في الواقع ما عندوش علاقة بوثائق التعمير، هذا من جهة، لأن دائما، السيدة الوزيرة، غادي نذكر بأن احنا تنقلو الملاءمة ديال وثائق التعمير، وخصوصا هنا غادي ناشدك، السيدة الوزيرة، العالم القروي يجب إعادة النظر فيه في إطار هاذ الملاءمة ديال وثائق التعمير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة.

بطبيعة الحال كنتفهم التدخل دياك في إطار الملاءمة، غير هي ما نساوش واحد الحاجة بأن (l'urbanisme) اليوم تيمشي بواحد الوتيرة التي هي كبيرة جدا، تيصعب علينا أننا نسايرو ذاك الوتيرة ديال التمدن بهاذ وثائق التعمير، كما نتعرفو بأن وثائق التعمير اليوم فيها إشكاليات ديال (le décalage) التي تعطل أنها باش تخرج للوجود، فيها إشكاليات أيضا فيما يخص الخبرة التي هي غير كافية باش يكونو واحد الوثائق التي هي تتساير هاذ التمدن، وبالتالي اليوم احنا تنشتغلو على القانون الذي غيخلينا أننا من خلال هاذ القانون الجديد غياخذ بعين الاعتبار هاذ الإكراهات التي كاينة كاملة في (les plans d'aménagement) باش نحاولو أننا نسايرو هاذ التمدن الذي حضرته عليه ولا هاذ المشاكل التي انتوما تطرقتو لها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث للفريق الحركي، موضوعه "حصيلة البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة".

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارون،

السؤال ديانا، السيدة الوزيرة، التصور ديال الوزارة فيما يخص المراكز الصاعدة القروية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم لهذا السؤال، الذي هو جد مهم.

الذي يمكن لي نأكد عليه اليوم هو أن الوزارة تتولي واحد الأهمية بالغة لإعداد هاذ البرنامج ديال المراكز الصاعدة، لاسيما وأنه برنامج غادي يخلينا أننا نتداركو ذيك التفاوتات التي كاينين بين المجال القروي والمجال الحضري.

اليوم أيضا هاذ البرنامج هو جاء للتخفيف من الآثار ديال الهجرة القروية التي احنا تنعيشوها والتي هي تدير لنا هاذ الآفات التي احنا تنعيشوها اليوم ديال هاذ الشيء دالبارك وإلى آخره والحد من التفاوتات المجالية ككل.

اليوم هاذ البرنامج الذي هو تيضم الشطر الأول الذي فيه تقريبا واحد 325 مركز صاعد، وهاذ 325 مركز هي 42% من الساكنة التي هي ساكنة في هاذ المراكز. أيضا الشطر الثاني غادي يكون فيه 217 مركز صاعد، الذي تقريبا واحد 18% من مجموع الساكنة ديال هاذ المراكز. على المجموع غتكون واحد 60% ديال الساكنة التي عايشة في هاذ المراكز غيشملها هاذ البرنامج وهذا جد مهم.

هاذ البرنامج أيضا غيكون اليوم من خلال الإطلاق ديالو غنحاولو أننا نواكبو الجماعات المحلية، باش توضع واحد الدراسة تقنية لبلورة صياغة هذيك المشاريع التي بغاتها، لاسيما في هاذ المراكز القروية الصاعدة، التي من خلالها أيضا في إطار واحد اللجنة وزارية غنقومو بالمساعدة ديال هاذ الجماعات باش يوجدو هذيك المشاريع التي غتدخل في إطار واحد التعاقد.

هاذ البرنامج كما تتعرفو غادي يجعل، أولا، هاذ المراكز غيلعبو الدور دياهم لا من الناحية ديال الجاذبية ولا من الناحية ديال عمل الناس، ولا من الناحية أيضا ديال السكن، لأن من خلال هاذ البرامج أو لا هاذ البرنامج ديال المراكز الصاعدة تنشوفو اليوم بأن هاذ الإشكاليات التي احنا عايشينها في المدن غادي تنقص شوية وغادي توقف، باش ما يكونش ذاك الزحف من القرى للمدن وغادي توقف في المجال القروي، ولكن المجال القروي خصو يكون عندو ذاك الشيء الذي تتطلب ساكنة المجال القروي، لا من الناحية ديال (l'infrastructure) ولا من الناحية ديال السكن ولا من الناحية ديال (les équipements). وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

كيف ما تتعرفي، السيدة الوزيرة، وهو السكن والتأهيل ديال المناطق هو حق دستوري، وبالتالي هاذ السؤال ديانا ما جاش اعتباري السيدة الوزيرة، جا لأنه كان واحد الاهتمام ديال الوزارة في السابق كبير بالمدن،

ونساو كيفاش أنه ينصفو المناطق القروية، هذا هو الذي أثر والذي خلى الهجرة من المناطق الصاعدة التي هي جماعات قروية، أن الناس فقدت الثقة في بعض المناطق وولت تتفكر أنها تهاجر لا هي ولا وليداتها، وبالتالي تنخلقو جوج إشكاليات: إشكالية المدن وما لقيناش لها الحلول التي حضري عليها قبيلة والذي جا في الهضرة دياكم، وتيتطرح مشكل آخر بالنسبة للناس الذي ساكنين في هاذ المناطق هاذي، ما حيلتهم واش يبقاو ولا ينتقلو.

وبالتالي هاذ الشيء ربما غتتقاسمي معايا، السيدة الوزيرة، وأنت، السيدة الوزيرة، مشكورة حاولت أنك تعاني هاذ الشيء عن قرب في الزيارة دياك لا للداخلية ولا للسيارة ولا العيون ولا لطاطا ولا لورزازات ولا لتغير وهاذي مناطق التي هي بعيدة، ورغم أن الجائحة، مشكورة السيدة الوزيرة، أنك حاولت أنك تديري لقاءات وتصنطي لرؤساء جماعات، لأنه الإشكال الذي تنعيشوه احنا في التدبير اليومي ديانا كين إشكال كبير ما تنلقاوش الذي تيتصنط لينا، وبالتالي تيخص رؤساء الجماعات كلهم يرحلو من المناطق دياهم باش يجيو يوصلو المعاناة دياهم، حين أنهم تيجيو تيبكون عندهم صعوبات مع مجموعة ديال الوزارات باش يوصلو الإكراهات والمشاكل التي تيعيشوها هاذ المناطق.

هاذ الطريقة التي دبرتو بها، السيدة الوزيرة، تتطلب منك إلى كان من الممكن أنه تكون زيارة لمجموعة ديال الأقاليم وتصنطو لرؤساء الجماعات، لأن عندهم مشاكل كبيرة لا في التعمير ولا في التأهيل ديال المناطق، كما عملتو عليها في هاذ المناطق التي زرتوها، والذي حليتو مجموعة ديال المشاكل.

بغيت نقول حاجة أخرى، السيدة الوزيرة، في الزيارة دياكم كين بعض المشاريع التي ربما كانت متعثرة ولا عندها مشكل ديال الما قول وهذا، في الزيارة دياكم تحلات، كان خص غير يتسمع بأن راكم جاينين، الإدارات الآخرين كشفي ولى تيجري باش يحل المشكل قبل ما توصلي، السيد الوزيرة، وبالتالي هاذ الزيارة هاذي ولت واجب على جميع الوزراء، ماشي غير عليكم، جميع الوزراء أنهم يحاولو يوصلو للمناطق التي هي بعيدة.

وكذلك بغينا نطلبو منك، السيدة الوزيرة، أنك تنصفي أكثر هاذ المناطق الصاعدة، لأنه المدن راه اخذوا تبارك الله ذاكنشي التي فات القياس، وبالتالي الجنوب الشرقي ولا كذلك الجهة ديال فكيك ولا الجهة ديال كلميم خص كذلك تنصف كما تنصفت مجموعة ديال المناطق، واحنايا المغرب ديانا، الحمد لله، كله، كاع البلاصة التي تعطى لها الفضل وهاذي مسألة مهمة، ولكن بدون نسيان المناطق التي في الحقيقة جات بعيدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

أكد أن اليوم العالم القروي خصو واحد البرنامج الي تيهمو بالدرجة الأولى.

أكد أن اليوم المشاكل الي عايشينها في المدن الحلول ديالها ما كايناش في المدن، كايينة في العالم القروي.

اليوم، من خلال الزيارات الي تنقومو بها (effectivement) راه احنا تنتنصطو مع المنظومة وتنحاولو أننا نبنيو مع وزارة الداخلية مشكورة ومع المنظومة المحلية، أشنو هاذ البرنامج الي غيخلينا أننا نتجوبو مع هاذ الإشكالية، ونحاولو أننا في العالم القروي نوجدو الحلول والناس، في العالم القروي حتى هوما يلقاو فين يخدمو ويلقاو فين يسكنو، بلا ما يتنقلو حتى للحواضر ولا حتى للمدن الكبرى الي من بعد تيصعب علينا أننا ندبروها بصفة معقلنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع للفريق الاستقلالي، وموضوعه "حصيلة برنامج مدن بدون صفح".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

أكد الدستور المغربي على حق كل مواطن مغربي في سكن لائق وفي سكن يضمن كرامة المواطن، والفصل 31 واضح في هذا الباب.

ومن أجل ذلك قامت الدولة والحكومات المتعاقبة بمجموعة من المجهودات لتندارك الخصاص الحاصل في مجال السكن، وقد جاء برنامج "مدن بدون صفح"، الذي أطلق بتعليمات ملكية منذ 2004، للإجابة عن مجموعة من هذه التساؤلات.

ورغم المجهودات المبذولة مازالت هناك مجموعة من الإختلالات والعراقيل التي تعرقل السير السليم لهاد البرنامج.

عن المقاربة الحكومية لاستكمال هذا البرنامج نسألكم السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على سؤالكم.

كما تتعرفو كيشكل هاذ البرنامج ديال مدن بدون صفح واحد البرنامج الي هو جد مهم، الي هو بدا سنة 2004. هاذ البرنامج كان من إحدى الأولويات ديالو أنه يعالج 270 ألف أسرة، لكن مع التحيينات المستمرة ارتفع هاذ العدد من 270 ألف أسرة إلى 453 ألف أسرة ولا 453.906 ديال الأسر إلى ممت سنة 2020، كنتوزع على 85 مدينة ومركز حضري.

الي اليوم يمكن لنا نقولو هو أن في إطار هاذ 453 ألف أسرة الي احنا عاجنا هو 301.914 أسرة أي 66% الي هي معالجة اليوم، أشنو الي بقات؟ بقات 152 ألف أسرة الي هي متركزة في واحد 26 مدينة، اليوم تقريبا 70 ألف فيها معروف أشنو هو التدخل الي غادي يكون فيها، والبرامج ديالها منجزة تقريبا.

ومن أجل محاصرة هاذ ظاهرة انتشار دور الصفح، اليوم الوزارة هي بصدد إعداد ولا بلورة (déjà) واحد الرؤية استباقية، علاش؟ باش تجمع ذاك الشي الي بقى، لاسما هاذ 81 ألف أسرة الي بقات في إطار واحد المنظور جديد. المنظور الجديد الي تيجلينا، أولا، أننا نجمعو أو نعالجو (rapidement) ذاك الشي الي بقى، وأيضا أننا نحدو من انتشار هاذ الآفة ديال دور بدون صفح.

أيضا في الرؤية الجديدة احنا مشينا (le relogement) بلاصة أننا نمشيو (le recasement).

اليوم من خلال هاذ التجربة هذي وأيضا من خلال التمويلات الجديدة الي احنا فكرنا فيها، في إطار واحد التشاور ما بيننا وبين وزارة الداخلية، استطعنا أننا نعالجو في إطار واحد المدة الي هي جد وجيزة تقريبا واحد 30 ألف تقريبا الي احنا تعاقدا بها في هاذ الأيام الأخيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

نشكر السيد الوزير على الإيضاحات المقدمة.

واحنا بطبيعة الحال ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة من أجل معالجة هذه الإختلالات المذكورة، والتي فصلت في التقارير المنجزة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، والذي قدم في السنة الماضية.

وبطبيعة الحال نشكركم كذلك، السيدة الوزيرة، على الدينامية التي أبتم عنها منذ توليكم الوزارة، وزميلي المستشار قد ذكر مجموعة من الزيارات الي قمتو بها خاصة في الأقاليم الجنوبية، ملي شفنكم في الداخلة وكذلك العيون، طرفاية، بوجدور والسمارة، واحنايا بطبيعة الحال ملي أثرنا هاذ السؤال،

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس لنفس الفريق، الفريق الاستقلالي، وموضوعه "تقييم تجربة الشباك الوحيد في منح تراخيص البناء".
السي الحسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هو تقييمكم كوزارة وصية لتجربة نظام الشباك الوحيد والمسطرة الرقمية "رخص"، الذي أحدث بهدف ترشيد الوقت بالنسبة لمنح تراخيص البناء لضمان النجاعة وتشجيع الاستثمار؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بداية، لا بد من التأكيد أن الشباك الوحيد لمنح تراخيص البناء هي تجربة فريدة من نوعها وتجربة جد مهمة، أولا، لدورها الأساسي في بث الثقة بين المواطنين والإدارة، حيث هاذ الشباك الوحيد يسهل الولوج إلى المعلومة، وتتكسر أيضا سياسة القرب.

أيضا، هاذ الشباك الوحيد يساهم في التدبير اللامادي لتحصيل طلبات الرخص، ويمكن الساهرين على هاذ الملفات من الوقوف على الاختلالات. يمكن لو يوقف السيد مول (l'autorisation) الذي طالب (l'autorisation) يشوف فين وصل (dossier) ديالو وشكون الي جاوب وشكون باقي ما جاوبش.

كما لا بد أن أشير إلى أن إحداث الشباك الوحيد جاء من أجل توحيد المساطر المعمول بها اليوم، وهاذ الشباك الوحيد اليوم احنا مشينا في واحد الطريق ديال (la dématérialisation) ديالو أي التدبير اللامادي وهاذ (la dématérialisation) أيضا خلالتنا أننا نسرعو بالوتيرة ديال (traitement) ديال (les autorisations) الي مطلوبين، خلالتنا أيضا أننا نقلصو من الآجال الي هو محدد لكل مرحلة من المراحل، حيث اليوم كاي بعض المؤشرات الي هي جد مهمة، تتبين لنا أن ذيك الآجال ديال معالجة ديال (les dossiers d'autorisation) راه هو تقلص بـ 3 وبـ 4 على حسب الجهات.

بالإضافة إلى ذلك، اليوم تنشفو بأن الوزارة بمعية وزارة الداخلية كقوم بمجهودات متواصلة فيما يخص هذيك (la plateforme) "رخص"، الي تدارو فيها الملفات باش يتدرسو عبر التدبير اللامادي وهاذ (la plateforme) "رخص"، احنا اليوم في تقريبا في (la version 3.0)

بغينا نسلطو الضوء على حالة خاصة، والي غادي تكونو لامستوها، السيدة الوزيرة، بمدينة السمارة، مدينة السمارة إلى كانت العيون اليوم مدينة بدون صفوح، بوجدور مدينة بدون صفوح، الداخلة مدينة بدون صفوح، السمارة مازالت تعاني.

احنايا طرحنا السؤال باش انتوما كوزارة عندكم تديرو تقييم موضوعي، موضوعي ويكون كذلك مدعم بأرقام وإحصائيات الي تأكد لنا على أننا ماشين في الطريق الي هو واضح باش نقضيو نهائيا على هذه الظاهرة.
اليوم إلى كتسو كمجموعة متدخلين من وزارة الداخلية، وزارة إعداد التراب الوطني، المجلس الإقليمي، وكالة الجنوب، تقريبا مرصود اعتمادات تناهز 400 مليون ديال درهم، تقريبا من أجل إنجاز 2800 إلى 3000 منزل بكلفة تناهز 190 ألف درهم للوحدة، فإن الساكنة تنتظر تظمينات الي تكون كيف قلنا مدعمة بأرقام، الي توضح الآجال والي توضح كذلك المبالغ الي هي لازمة وكذلك تظمن المواطنين أنه الناس الي جاو تلبية لنداء الوطن على أنه يحق لهم السكن الي هو يكون لائق ويكون كريم، والي كذلك يحقق لهم الاندماج الاجتماعي في وسط المدينة دياهم والي تكون المدينة كذلك تستافد من ذيك الطاقات الي تزخر بها المخيمات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيد المستشار، على التعقيب.

بطبيعة الحال احنا الأقاليم الجنوبية من أولوية الأولويات، وانتوما تابعتمو معنا هذيك الخرجات الي درنا للأقاليم الجنوبية وتابعتمو معنا أننا وقفنا على الأوراش كاملين. اليوم تنتظن بأن بطبيعة الحال كاي واحد الجهد الي هو كبير الي تدار في إطار هاذ السكن في الأقاليم الجنوبية وفي السمارة بالدرجة الأولى، راه كاي واحد المشروع الي هو جد مهم ديال الوحدة الي هو بطبيعة الحال غيسكنو فيه الناس الي هوما اليوم محصين عندنا بالنسبة لهذي، واحنا ملي رجعنا واحنا تنشتغلو على واحد البرنامج تقيمي، أولا، وبرنامج الي غيخلينا أننا نكلو على حساب الحاجيات الي كاي في الأقاليم الجنوبية، لاسما في السمارة باش نكونو أيضا في الموعد، لاسما أن هاذ من بعد الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه، احنا اليوم مضطرين ومجبرين أننا نوجدو نكونو استشرافيين ونوجدو أيضا الإيواء للعائدين ونوجدو الإيواء للشباب الي كايين تما، إن شاء الله، واحنا تنشتغلو على هاذ الموضوع بجديّة وإن شاء الله عما قريب غنسمعو الجديد.
شكرا.

(les archives) الآن عند (les architectes) كيخصهم يكونو عند الوكالة الحضرية، لأن الوكالة الحضرية هي اللي عندها واحد النوع فين يمكن لها.. أنتوما وزارتكم فهي شريك وزارة الداخلية، السيدة الوزيرة، كيخصكم تكونو، خص اللي يسير هاذ المنصة، باش على الأقل يغرم كل واحد تأخر، إلى بغينا نسرعو، إلى بغينا نجحوه، خص لابد..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسن.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا واعيين كل الوعي بأن منصة "رخص" لا بديل عنها، وبأن هي اللي تخلينا أننا نوصلو لذيك الأهداف ديال الشفافية وديال (les délais) خصهم يكونو قلائين، وديال كلشي خصهم يكون منخرط وكلشي خصو يخدم بالطريقة اللي خصو يخدم، باش هاذ الوثيقة تعطى في الوقت اللي خصها تعطى فيه، لاسما بالنسبة للناس اللي هوما كيأفستيو و(l'investissement) حتى هو كيتحسب بالوقت.

اليوم اللي يمكن لي نأكد ليك هي أننا بمعية وزارة الداخلية وجميع المتدخلين راه احنا كنشغلو على واحد (la version) ديال (la plateforme) "رخص"، اللي هي جابت الحلول ديال بعض الإشكاليات، والحمد لله هاذ منصة "رخص"، راه هي مشات من (la version 1, 2, 3) من حسن إلى أحسن، واليوم كنظن بأن هاذ (la version 3) غتحاول أنها تتجواب مع هاذ الإشكاليات.

فيما يخص النقط اللي جات في التدخل دياكم، احنا غناخذوها بعين الاعتبار ونوصلوها باش أنها أيضا نلقاو الحلول الناجعة، اللي يمكن لهاذ.. هاذ منصة "رخص" أنها تلعب الدور دياها كاملا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، لفريق العدالة والتنمية، موضوعه "تسوية وضعية المباني غير القانونية".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

اللي غتخلينا أننا اليوم نزيدو نأهلوها أنها تتجواب بصفة مستمرة مع جميع الطلبات ديال المتدخلين، لاسما (les professionnels). وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسي الحسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا على هذه التوضيحات التي تقدمتم بها.

وهذه المناسبة أود أن أؤكد أنكم من بين أعضاء الحكومة القلائل الذين يسهرون على التواصل من أجل تطوير القطاع الذي تشرفون عليه بكل جدية.

السيدة الوزيرة،

أسباب نزول هذا السؤال هي المعوقات التي تعرقل هذا النجاح ديال هاذ المنصة، بالخصوص هاذ المنصة الإلكترونية، التي تعتبر بحق هي ثورة من أجل تسهيل الاستثمار، لأنها - كما جا في الجواب دياكم - كتسهل السرعة في الأداء، ضمان نجاعة المرفق العمومي، تجويد الخدمات المقدمة إلى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين المغاربة والأجانب والحد من بعض الممارسات.

السيدة الوزيرة،

هاذ المنصة كما تعلمين بأن هناك عدة متدخلين، فيها أكثر من 12 متدخل، يعني الوكالة الحضرية، المجلس الجماعي، وكالة توزيع الماء والكهرباء، كاي المهندس المعماري، كاي مكتب الدراسات، كاي المهندس الطبوغرافي، وكاي إلى آخره... وهنا كل واحد كيتوفر على واحد المفتاح، التوقيع الإلكتروني، كتعرفي بأن كل واحد، كل مهندس ملي كيحط المشروع دياو فكيايدي عليه باش كياخذ واحد الميعاد، ولكن من بعدما كيكوون ذاك الميعاد، كيخص جميع أعضاء ذاك اللجنة وجميع كل ما ذكرت خصهم يدخلو، إلى ما دخلش واحد كيتأخر الملف دياو، إذن بعض المسائل اللي هي يجب تحديد آجال المتدخلين السيدة الوزيرة، لأن إلى ماكانش واحد الغرامات على الأطراف المتأخرين، اللي كيعطلو الاستثمار غادي تكون.. غيتأخر الملفات، ضرورة الانضباط في الوقت.

توحيد طريقة احتساب الرسوم، السيدة الوزيرة، كما تعلمين بأن المهندس كيحسب في (l'ordinateur)، في الوقت اللي كنلقاو القايض كيم احتسابها على الورق، فلايد كيكوون واحد الفرق ماين المهندس وماين القايض، وهذا كل ما قلت فيه، أي واحد فيه لا بالنسبة للتأخير ولا بالنسبة لعدم الدخول ولا بالنسبة.. راه على الأقل كل خطرة كيتأخر ما بين شهر وشهر و20 يوم، تصوري كل خطرة يتأخر شهر ولا شهر و20 يوم.

السيدة الوزيرة،

(l'évaluation exacte)، ولكن مازال احنا خدامين فهاذ الشي باش نحاولو أننا بهاذ رخصة التسوية نوصلو للأهداف اللي هي متوخاة من خلال هاذ الرخصة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:
الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:
شكرا السيدة الوزيرة.

كنشكر الوزارة على الجهود اللي كنبذل للرقي بالقطاع والعمل على حل الإشكالات ديالو.

ومن هذه الجهود جات القانون ديال 66.12 الذي يحدد كيفية منح هاذ الرخص للإصلاح والتسوية والهدم، واللي في غشت 2016 صدر هاذ القانون، وتم الانتظار إلى يوليوز 2019 باش صدر المرسوم واللي كيحدد الاشتغال به ابتداء من يناير 2020.

احنا الآن أكثر من سنة تاريخ دخول هاذ المرسوم حيز التنفيذ، وما زال العمل به شبه ضعيف جدا، السيدة الوزيرة، حتى ذاك الرقم اللي طرحته راه ما فهمتشي كيفاش ذاك الرقم في المغرب كلو تقدمت 400 طلب وتعالجت 200 وشي، وأنا اطلعت على بعض التجارب المقارنة، خاصة في دول قريبة منا، واللي بداو قبل منا بعشر سنوات، واللي في مدينة وحيدة كانت كنتزل تقريبا خلال هاذ المدة ديال عشر سنوات كنتزل ما يقرب من 16 ألف ملف وكيحتاج أكثر من 8 آلاف ملف، وبالتالي أنا كنستغرب.

والآن التساؤل بالنسبة لهاد القانون، السيدة الوزيرة، ونجيو للأمور بوضوح ونجيو مباشرة، بأنه المواد ديالو وحسب جميع الدراسات اللي اطلعت، جميع الباحثين لا في الميدان ديال التعمير ولا المتخصصين ولا الأساتذة الجامعيين اللي كيدرسو هاذ المواد، أنهم كيوجدو أنه الشروط اللي موجودة في القانون راه جد صعبة، جد صعبة التحقق.

مثلا نمشي للمادة 7 واللي كتشترط على أنه "عدم وجود محضر مخالفة"، وهنا كيطلب لينا إشكال شكون هو اللي غادي يعطي هاذ المحضر ديال عدم المخالفة، وكيفاش الحصول على هاذ المحضر، هاذ اللجان فعلا واش تجتمع أو لا تجتمع، وهاذ التمييز بين المواطنين، تصور عندنا 2 مواطنين ساكنين قدام بعضهم، واحد زاد طبقة والآخر زاد بيت، غرفة في السطح، هاذك ما تدار لوش محضر مخالفة، وهذا تدار لو محضر مخالفة، غادي نسويو لهذا والآخر ما غنسيولوشي لأنه كاين محضر مخالفة وهذا غير ممكن. وهاذ التمييز كذلك هو نفسو اللي غادي نوجدوه حتى في المناطق، فمثلا ملي كشتكلم المادة 10: "لا يمكن تسوية البناءات القائمة بالتجزئات غير القانونية إلا بعد خضوع هاذ التجزئات لعملية إعادة الهيكلة المنصوص عليها

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حصة تنفيذ القانون المتعلق بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الهدم ورخص الإصلاح والتسوية والهدم فيما يتعلق بتسوية وضعية المباني غير القانونية؟ شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:
الكلمة للوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:
شكرا السيد المستشار المحترم.

لابد في البداية أن أشير أن هذا القانون جا باش يسمح للمشاريع اللي بطبيعة الحال تدارت بصفة غير قانونية أنها تسوي الوضعية ديالها وتدخل في سياق الدورة الاقتصادية، لأن واحد العديد من الديور كانو ما يقدرش يسويو الوضعية ديالهم، وبالتالي كانو ما كيقدرش لا يبيعو لا يشريو لا ياخذو كريدي به إلى آخره، وأيضا باش يمكن بعض الناس اللي عندهم هاذ المشاريع يسويو الوضعية ديالهم ويكون عندهم ذيك الوريقة فيدهم اللي يمكن لها تخليهم أنهم يستافدو من بعض الاستفادات اللي هي واقفة على ذيك الوريقة ديال العقار.

بغيت غير نأكد بأن هاذ القضية وهاذ القانون ديال التسوية، كيخص البناءات اللي تبنت بدون رخص، كما كنعرفو السيد المستشار، كنخص أيضا البناءات اللي هي غير مطابقة للرخصة المسلمة، وكيخص البناءات اللي تبنت على مستوى التجزئات السكنية غير قانونية اللي كانت موضوع إعادة الهيكلة.

هاذ التسوية اللي احنا اليوم بصدد إعماها اعططنا بعض المؤشرات. اليوم عدد الملفات اللي طلبت الحصول على هاذ الرخصة هوما حوالي 419 ملف، تمت الموافقة ديالهم على تقريبا 168 ملف، أي ما يعادل واحد 40%، ولكن مازال ما ساليماش، و87% من هاذ طلبات الحصول على رخصة التسوية كنعلق (principalement) بالمشاريع ديال السكن.

وفي يخص الإجراءات المتخذة لتفعيل المقتضيات المتعلقة بهاذ الرخص: أولا، اصدرنا واحد الدورية مشتركة باش نفهمو كيفاش خصنا نزلو هذيك الرخصة ديال التسوية، قمنا أيضا بتقديم واحد المجموعة من الشروط المتعلقة بهاذ الرخصة عبر هذيك الاجتماعات أو (les ateliers) اللي تدارو في (les régions) كاملين برئاسة، بطبيعة الحال، الولاية والعمال، وأيضا قمنا بإعداد واحد قاعدة بيانات مشتركة ومحمية كنعطينا أننا تبغو هاذ الرخص.

اليوم، الكيفية ديال التعامل مع هاذ طلبات التسوية في البناءات غير القانونية، بطبيعة الحال كيسري راه هو غادي، احنا متبعينو باش نشوفو أشنو هوما المعوقات، واش هاذ الرخصة ديال التسوية حلت لنا هاذ المعضلة ولا لا، كنظن عام ما غيخلناشي أننا نوقفو على واحد

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتنمية والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيدة المستشارة المحترمة، على طرحكم لهذا السؤال.

أولا، لابد من التذكير بأن العمل النقابي هو حق مكفول دستوريا، وأقره دستور المملكة الذي نص على حق الانتماء النقابي، كما خول قانون الحريات العامة الحق للمواطنين في تأسيس جمعيات ونقابات مهنية. واللي يمكن لي أنني نأكد لكم اليوم، هو احنا منفتحين على الحوار مع النقابات بمختلف التوجهات ديالها.

فمنذ توليت بطبيعة الحال مهمة تسيير هاذ الوزارة، قمت بعد أسابيع قليلة بجولة، اللي درنا لقاءات مع جميع التمثيليات النقابية، وذلك بتاريخ 27 نونبر و30 نونبر، هاذ اللقاءات اللي تم التثمين ديالها من خلال واحد العديد ديال البلاغات والتفاعلات ديال النقابيين اللي خرجت، وراه كلشي على عينكم.

أيضا أؤكد فتح باب الحوار وعقد اللقاءات بين المسؤولين ديال الوزارة والنقابات الممثلة بالقطاع ظل مفتوحا، كاع ما سديناه وخا كانت الجائحة، غير تدار (déconfinement) راه احنا عاودنا واحد الجولة الثانية باش أننا نشوفو الملف المطلي ديال كل نقابة- نقابة.

اليوم، أيضا اللي يمكن لي تقول بأن احنا دما منفتحين على النقابات وعلى الحوار والاستماع إلى الجميع لما فيها مصلحة الموظفين والإدارة، لأننا كنعبرو بأن النقابة بعدا، أولا، شريك، وثانيا لابد أنني نشير كذلك أن الوزارة كنعقوم اليوم بعقد لقاءات مع النقابات تمهيدا للحوار الاجتماعي اللي غيكون سنة 2021 إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، لأحد.. تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا، السيدة الوزيرة، على التوضيحات اللي اعطيتو.

فنعرفو أن الحوار الاجتماعي اللي هو فضيلة يجب التمسك به ورعايته وتطويره أيضا، لكن أيضا يجب أن يكون الحوار الاجتماعي حوارا منتجا وينتهي إلى تعاقدات.

أتم، السيدة الوزيرة، كيفا قلتو فتحتو الحوار، ولكن كاي مازال بعض المديرات الجهوية على الخصوص باقي فيها مشكل ديال محاربة العمل النقابي، بالخصوص المديرية الجهوية ديال الرشيدية، كنلتمسو منكم، السيدة الوزيرة، أنكم تصدرو شي مذكرة لاحترام الحوار الاجتماعي ولعدم التضييق على العمل النقابي، اللي في الحقيقة احنا اليوم بديتو كنعطلو بعض المشاكل، واحنا كنسجلو هاذ الشي بإيجابية، ولكن مازال خصكم تبذلو مجهودات

في القانون 25.90"، واحنا كنعرفو أن هاذ العملية ديال إعادة الهيكلة هي أعقد من هاذ تسوية الوضعية، لأنه ولو توجد.. احنا في التجربة عملنا عدة ملفات في عدة أحياء ديال إعادة الهيكلة ولم يتم الاستجابة إليها.

إذن وهنا أغلب الباحثين في هاذ الموضوع هذا، السيدة الوزيرة، وبالنسبة لهاد التطبيق ديال هاذ القانون هذا وهاذ البطء اللي في التنفيذ ديالو، أنهم كيجعلو على أنه سنتضاف هذه القوانين ديال القانون ديال 66.12، إلى مجموعة من القوانين اللي فعلا كنعرف واحد الإعاقه في حل المجموعة ديال الإشكالات ديال المواطنين.

نخشى أن الاستمرار في هاذ الشي، لأن بعد سنة نسبة ضعيفة، والسنة ها هي تقريبا احنا دخلنا في السنة الثانية وكنعتقد أن غادي نرجعو وخصنا نعيدو النظر في ذاك القانون ونعيدو النظر في التأطير.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتنمية والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، حقيقة احنا كنقومو بتقييم هاذ الدورية للحصيلة ديال هاذ الرخص ديال التسوية، وتنظن بأن اليوم حتى حاجة ما غمغننا أننا نزيدو سنة أولا سنتين، إلى وقفنا على هاذ الإشكاليات اللي كاينة يمكن لنا أننا نتجاوبو في إطار هاذ القانون ولا في إطار هاذ التعديلات أننا نحاولو نتداركو هاذ المشاكل اللي كاينة.

اليوم، اللي مهم عندنا هو أن هذوك الديور اللي ما كانوش مسويين يعاودو يتساووا في قدر المستطاع بطبيعة الحال، ويرجعو بطبيعة الحال للدورة الاقتصادية، هذا هو المهم، وهذا هو الأهم اللي احنا كنشتغلو عليه وخصنا نشغلو عليه معكم السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، موضوعه "تفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي".

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيدة الوزيرة، حول الحوار الاجتماعي القطاعي وحول الإجراءات التي اتخذتموها بشأنه.

وشكرا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذه الجلسة، جلسة المراقبة، لفريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه ""حماية المواطنين من النصب والاحتيال في مجال العقار".

المستشار السيد محمد المحامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمت،

السيدة الوزيرة المحترمة،

سؤالنا في فريق الأصالة والمعاصرة، حول حماية المواطنين من النصب والاحتيال في مجال العقار.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي تعتمدون القيام بها لحماية المواطنين من النصب والاحتيال من بعض العقارات ومن بعض المنعشين العقاريين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هاذ السؤال.

بغيت غير في البداية نقول بأن حتى واحد منا ما كينغي أن المواطنين يكونو يضيعو لهم الحقوق دياهم ولا يكونو عاشو شي عملية ديال الاحتيال والنصب عليهم في أي مجال، ماشي غير المجال ديال العقار وماشي في المجال ديال السكن.

كناكد أن الوزارة اليوم واعية بهاذ المشكل اللي كيم هاذ القطاع اللي تكلمتو عليه، السيد المستشار، لاسما قطاع العقار، لكننا ما خصناش اليوم نعممو، مزيان اللي قلت بعض المستثمرين وبعض المنعشين العقاريين، لأن هاذي ماشي (général)، كين المنعشين العقاريين اللي كيشغلو في إطار القانون ويعطيو السكن للناس كيفا تفاهمو معهم إلى آخره.

كينة حالات معزولة يمكن لنا نقولوها، أثرت على الثقة، اللي اليوم كينة ما بين الناس اللي كيشريو والناس اللي كينييو، وهاذ الشي خصنا نشغلو عليه جميعا ماشي غير المؤسسة وماشي غير الوزارة.

اليوم اللي نبغي نشير لو هو أن لمواجهة مثل هذه الممارسات غير القانونية، كنعملو احنا في الوزارة على 2 مراحل:

أولا، المراقبة والتوجيه والتأطير، عندنا واحد (le service) خاص اللي هي كيوجه الناس اللي كيديرو بطبيعة الحال هاذ الشي ديال لبني، لاسما التعاونيات والوداديات اللي ما كيكونوش فيهم الناس محتصين،

أخرى، خصكم أيضا تبذلو مجهود فيما يتعلق بهذا النظام الأساسي للوكالات الحضرية ما عرفناش فين وصل، لأنكم إلى عندكم بعض التوضيحات تعطيوها لنا.

أيضا المنح السنوية ما خصهاشي تكون.. أولا، خصكم تعيدو فيها النظر في اتجاه رفعها لما فيه المصلحة ديال التحفيز ديال الموظفين باش يعطيو أكثر وباش يكون جو إيجابي داخل الوزارة والمديريات الجهوية.

وأيضا خصكم تعملو على أنه هذيك المنح السنوية ما تكونش وسيلة لشراء الذم أو التضييق على النقابين، وإلى كان شي نقابي ما يتعاطاش التعويضات أو تعطاه التعويضات نازلة، فأكد انتوما ربما ما عارفينش أشنو اللي كين، ولكن احنا مستعدين نتعاونو معكم باش نعطيكم المعطيات، على أساس أنه يكون جو إيجابي داخل الوزارة لما فيه المصلحة العامة ديال الجميع.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا اللي يمكن نأكد عيه هو أن الحوار مستمر ودوما مستمرا وسيبقى مستمرا، احنا كنتصتو بإمعان لطلبات أو للملفات المطلوبة ديال النقابات كالمين، بما فيهم النقابة دياكم ديال (la CDT³) وكنتقول بأن اليوم راه هاذ الطلبات اللي جات على لسانكم، السيد المستشار، هي داخلية في الملف المطلي، وراه احنا كنتذاكرو فيها وراه احنا كنقومو بالعمل عليها.

اليوم، أيضا اللي يمكن لي نقول لك هي إلى كان شي (cas particulier) بحال هذا ديال الرشيدية، راه غنشوفو هاذ الملف أشنو فيه بطبيعة الحال.

فيما يخص النظام الأساسي، كما كنعرفو اليوم راه كين واحد شوية ديال الإكراهات، لأن راكم عارفين شوية اليوم كين (des restrictions budgétaires)، اللي هوما كيحتمو علينا أننا نديرو اقتراحات، ولكن ماشي بالضروري يقدرود يوزو دغية دغية.

فيما يخص المنح، راه احنا خدامين عليهم، وإن شاء الله راه قمنا بواحد الجزء الأول باش (on a équilibré) واحد التعويضات اللي كانو كيتعطاو لبعض المستخدمين ديال الوكالات الحضرية، واليوم راه احنا كنشتغلو على هاذ الملف، وخير دليل على أننا كنشتغلو على هاذ الملف المطلي فيما يخص جميع اللقاءات، أن اليوم غندوزو هذاك القانون ديال المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، كنقطة تنمنا أولى فيما يخص هاذ الملف المطلي.

³ Confédération Démocratique du Travail

أو السكن المتوسط أو التجزئات، كيعمل مشروع، كيعمل يرو كيجمع واحد المجموعة ديال الفلوس، أو كيجلس بلاقي عليه ما كاين لا حسيب ولا رقيب، دبا عاود كنشوف واحد الفيديو صيفطوه لي بعض الإخوان، السيد ادا 77 مليار، السيدة الوزيرة، وتحكم بـ 10 سنين ديال الحبس، ومن بعد خرج بضمانة وتعطى للناس 50 ألف درهم، والسيدة كتنقول لك هي من أوروبا واشرات وحطت 400 مليون، شكون اللي غيحي هاذ الناس السيدة الوزيرة؟

احنايا عندنا الأمل ديالنا فيك، السيدة الوزيرة، والأمل ديالنا في الله سبحانه وتعالى، ولكن خص يكون قوانين، السيدة الوزيرة. هاذ السيد عمل واحد التجزئة، عندو واحد (délai) محدد وعندو واحد رأس المال، غادي يبني هاذ السكن، عندو واحد (délai) وعندو واحد رأس المال، باش ما يجيش يبيع ويشري في ذلك الفلوس ديال ذلك الزبناء ديالو، هاذ مشكل عندنا في المدينة ديال طنجة مطروح بجهة، السيدة الوزيرة.

أنا غادي نقول لك، أنا واحد، أنا واحد من هاذ الضحية، شاري هاذي عشر سنين، لحد الآن مشيت باش نبيعهم لقيت عامل عليهم كريدي، غندخلو للمحاكم؟ أشنو غتعمل لو؟ أشنو غتدير لو؟ وعاد المحكمة وما أدراك ما المحكمة، نهضرو واضحين، قال لك هاذك من الأعيان ديال البلاد ما يمكن لناس نعتقلوه، وأنا اعطيتو رزقي وأتينا نقول لي من أعيان البلاد ما نعتقلوشي؟ هاذك راه نصاب، هاذو مجموعة ديال المشاكل، السيدة الوزيرة المحترمة.

وهذوك الجالية اللي في الخارج، السيدة الوزيرة، كيتدار معرض.. دقيقة، معرض كيتدار، كنشجعو الناس، دخلو لبلادكم، استثمرو في بلادكم، ولكن ملي كيشيرو 10 ديال الناس ولا 15 ولا 20 وهذيك هي الصورة ديال بلادنا كتوصل فأوروبا، أوروبا عندهم قوانين منظمة مضبوطة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

باقي لك ثواني، خمسة ثواني إلى بغيتي تاخذي الكلمة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

احنا فبلاد الحق والقانون، واحنا كنا سواسية تحت العدالة، ما كاينش شي واحد أحسن من شي واحد، اللي عندو شي حق راه غياخذو وخصو ياخذو بالقانون، واحنا في الإدارة أو لا في الوزارة منفتحين على مجال هاذ الشي، وراه كيجيونا شكايات، هاذ العام راه 140 شكاية، راه احنا كنواكبوها، ولكن ملي كتكون الشكاية مشات للمحاكم راه احنا ما يمكن ليناش تتدخلو فيها إلى حين أن هاذ الشي يتحكم فيه. وشكرا.

منعشين عقاريين مختصين، كيفاش يكملو المشاريع ديالهم، كيفاش يسلمو ذلك السكن ولا ذلك (le projet) للناس كما تعاھدو معهم.

أيضا، اليوم كتننى أنني.. بغيت نقول بأن كاين واحد المرسوم اللي هو اليوم في الأمانة العامة للحكومة، اللي كيتعلق بتطبيق القانون رقم 107.12 ديال (la VEFA) اللي هو عملية بيع العقار في طور الإنجاز، وهاذ القانون أو هاذ المرسوم اللي كينص على ضمانات جد مهمة، باش الناس يقدررو أنهم يحافظو على ذلك الضمانات ديالهم وعلى ذلك الفيلسات اللي قدمو، لاسيما التنصيص على هاذ النص هذا أو هاذ المرسوم، جاء للتنصيص على بطلان العقود المتعلقة ببيع العقار في طور الإنجاز، إذا لم يوف هاذك المنعش العقاري بالالتزامات ديالو، أيضا جا باش يعزز الحقوق ديال المشتريين بإحداث واحد الضمانات جديدة كتنسى ضمانات إنهاء الأشغال، إلى ما قدرش يسالي الأشغال ديالو والبرنامج ديالو ديال لبني راه كيمكن هاذك السيد اللي دفع يرجع فليساتو.

كاينة حاجة واحدة أخرى، اللي هي الناس خصهم يكونو واعيين، بأن ما خصوش يمشي يقدم ولا يعطي الفلوس وهو ماشي متأكد بأنه (au moins) ذاك العقار راه تصفى، وما يعطوش أيضا التقديرات ديال الفلوس إلا بأشطر، وهاذ الشي هو اللي جا فهاذ (la VEFA) ولا في هاذ المرسوم اللي احنا اليوم، إن شاء الله، في إطار الدراسة ديالو في الأمانة العامة للحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد..

المستشار السيد محمد الحامي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الإجابة وعلى التوضيح. السيدة الوزيرة،

هذا راه مشكل مطروح فبلادنا وكنعيشوه وكنعيشو مجموعة ديال المدن، لأن، السيدة الوزيرة المحترمة، كاينة الرسالة الملكية للمناظرة الوطنية حول موضوع: "السياسة العقارية للدولة".

كاينة مسألة أخرى، السيدة الوزيرة المحترمة، مراجعة القوانين المنظمة للعقار، كاينة اللجنة المكلفة بتتبع ظاهرة الاستيلاء على عقار الغير، وكانت ربما كان إلى ما خانتنيش الناكرة، كانت لأن خطاب ملكي وكان توجه بهاذ الإشارة قالك واحد المجموعة ديال المغاربة لقاو واحد المجموعة البيان مسدودة، ولكن سيدنا الحمد لله كيتواصل مع مجموعة ديال الناس، وبدات كتوصل الرسائل، عندنا واحد الفئة ديال الناس، السيدة الوزيرة المحترمة، ماعندوش راس المال، راس المال ديالو أشنو هو يرو كيجيب شي أرض، كيجيب الرخصة، كينوض كيعمل اللي بغا على مستوى السكن الاقتصادي

⁴ Vente en l'Etat Futur d'Achèvement

وغادي ندخلو في جلسة تشريعية.
(رفعت الجلسة)

السيد رئيس الجلسة:
شكرا.

إذن انتهينا من هذه الجلسة، الجلسة ديال المراقبة، غادي نرفعو الجلسة